S

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

PROVISIONAL
S/PV.2549
16 August 1984
ARABIC

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة والأربعين بعد الألفيـــن والخمسمائـة

المعقودة بالمقـــر ، في نيويـورك

يوم الخميس ، ١٦ آب/اغسطـس ١٩٨٤ ، الساعـة ١٥/٣٠

الرئيس :	السيـــد باسولـــي	(بوركينـــا فاســـو)
الأعضاء :	اتحاد الجمهوريات الاشتراكيـة السوفياتيـــة	السيـــد اوفينيكـــوف
	باكستـان	السيـد شـاه نـــواز
	بيـــرو	السيد لونامينـــد وزا
	جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتيـــة	السيد كرافتـــس
	زمبـابوى	السيد شيكيتـــا
	الصيـــن	السيـد لنغ كنـــغ
	فرنســـا	السيـد لوويـــه
	مالطـــة	السيـد بـــورغ
	مصـــر	السيـــد شاكـــر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السيـــد مارغتسون
	نيكاراغـوا	السيد ايكازا غايارد
	الهنـــد	السيد كريشنـــان
	هولنـــدا	السيد فان دير ستويل
	الولايات المتحدة الامريكية	السيدة كيركباتريـك

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الطقاة باللغة العربيـــة ونصـوص الترجمـــات الشفوية للكلمات الطقـاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضـر ضمـن سلسلة الوثائـــق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي ارسالها موقّعـــة من أحد اعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسـه .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٦

اقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال .

مسألة جنوب افريقيا

رسالة مؤرخة في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٨٤ وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجزائر لدى الأمم المتحدة (S/16692)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : وفقا للمقررات التي سبق اتخاذها في الجلسة ٢٥٤٨ ، أدعو ممثل الجزائر الى أن يشغل مقعدا على طاولة المجلس. وأدعو ممثلي الأرجنتين وتايلند وتشيكوسلوفاكيا وجنوب افريقيا ونيجيريا الى أن يشغلوا المقاعد المخصصة لهم على جانب قاعة المجلس .

بناء على دعوة من الرئيس تولى السيد سحنون (الجزائر) المقعد المخصص له على طاولة المجلس ، وقام السيد مونيز (الأرجنتين) والسيد كاسيسرى (تايلند) والسيد سيزار (تشيكوسلوفاكيا) والسيد فون شيرينديتغ (جنوب افريقيا) والسيد أنوبو (نيجيريا) بشغل المقاعد المخصصة لهم على جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أن أبلغ أعضاء المجلس أنني تلقيت رسائل من ممثلي بنن ، وترينيداد وتوباغو ، والجمهورية العربية السورية وكوبا ومنغوليا ويوغوسلافيا يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . ووفقا للممارسة المتبعة في هذا الشأن ، فانني أزمع ، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

نظرا لعدم وجود اعتراض ، فقد تقرر ذلك .

بناء على دعوة من الرئيس تولى السيد أوغوما (بنن) والسيد ألين (ترينيداد وتوباغو) والسيد الفتال (الجمهورية العربية السورية) والسيد سان خوسيه (كوبا) والسيد نيامدو (منغوليا) والسيد سيلوفيك (يوغوسلافيا) المقاعد المخصصة لهم على جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أن أبلغ أعضاء المجلس أنني تلقيت رسالة مؤرخة في ١٦ آب/أغسطس ١٩٨٤ من رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، فيما يلي نصها :

" نيابة عن اللجنة الخاصة يشرفني أن أطلب دعوتي للاشتراك في نظر المجلس في البند " مسألة جنوب افريقيا " ، وذلك بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس " .

لقد وجه المجلس في مناسبات سابقة دعوات الى ممثلين لأجهزة أخرى تابعة للأمم المتحدة فيما يتصل بالنظر في أمور واردة في جدول أعماله . ووفقا للممارسة السابقة في هذا الأمر ، أقترح أن يقوم المجلس بتوجيه الدعوة وفقا للمادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت الى رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للشعوب والبلدان المستعمرة للاشتراك في أعمال مجلس الأمن .

ونظرا لعدم وجود اعتراض فقد تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يستأنف مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله .

أمام أعضاء المجلس الوثيقة S/16700 التي تحتوى على نص مشروع القرار المقدم من باكستان وبوركينا فاسو وبيرو وزمبابوى ومالطة ومصر ونيكاراغوا والهند .

المتكلم الأول المدرج على قائمتي هو ممثل زمبابوى وأعطيه الكلمة .

السيد شيكيتا (زمبابوى) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي بأن أقدم لكم ، سيدى الرئيس ، تهنئة بلادى الخالصة بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس .

اننا واثقون من أن صفاتكم الشخصية ومهاراتكم الدبلوماسية الثابتة سوف تسهّل الى حد كبير جهود هذا المجلس الموقر في القيام بشكل فعّال وعادل بتناول جميع المسائل التي تعرض عليه هذا الشهر .

وأود أيضا أن أعرب عن تقدير حكومة بلادى للأسلوب البارز الذى أدارت به السفيرة جين كيركباتريك ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية أعمال المجلس في شهر تموز/يوليه .

يدعى المجلس مرة أخرى اليوم للنظر في الأحداث التي تجرى في جنوب افريقيا . ان هذه الأحداث التي تجرى في الوقت الحاضر في ذلك البلد لا تشكل انكارا للعملية الديمقراطية الضرورية فحسب ، مما يثير قلقا مشروعا لدى جميع الأمم الديمقراطية المحبة للسلام ، ولكنها تمثل أيضا تهديدا للسلم والأمن الدوليين ، وبالتالي فانها تقع في اختصاص هذا المجلس وفقا لميثاق الأمم المتحدة .

اننا نعرف جميعا أحكام ما يسمى بالدستور الجديد في جنوب افريقيا . ولهذا فانني لا أنوى شرح هذه الأحكام هنا . وان ما أنويه فقط هو أن أعرض على هذا المجلس فهمنا لتلك الأحكام وتفسيرنا لها ووجهة نظرنا فيما يتعلق بما تعنيه بالنسبة لجنوب افريقيا بصفة خاصة ولمنطقتنا وللعالم بصفة عامة .

وهذه المحاولة الأخيرة لخداع العالم تبدو على السطح كأنها محاولة متطورة، ولكن جوهرها معروف وبسيط. ان الدستور المزعوم في جنوب افريقيا قد شكّل وصيغ دون مشاركة الممثلين الحقيقيين لشعب جنوب افريقيا. ولهذا فان الدستور ليس صادرا من الشعب ولا هو بالشعب ولا هو للشعب. انه نتاج - وفي الواقع هذه وصمة عار أخرى - للحزب الوطني لجنوب افريقيا ويهدف الى استمرار الاستغلال البغيض والعزل للغالبية السوداء من الجماهير في البلاد.

ان هذا الدستور الجديد المزعوم لا يزال يدعو بدون أى خجل الى الفصل العنصرى سواء في صياغته أو في وظائفه تماما مثل دستور ١٩٦١. وهو ليس الا دعما لسياسة الحزب الوطني في سنة ١٩٤٨ التي كما ندرك جميعا كانت تهدف في عام ١٩٤٨ الى الأخذ بنظام الفصل العنصرى، والآن في عام ١٩٨٤ كما هو واضح أمامنا فان الهدف الحقيقي لم يتغيّر ولكن التغيّر الحقيقي الوحيد هو استبدال عام "١٩٤٨" بعام "١٩٨٤"، فالهدف هو ترسيخ القدمين في ذلك البلد. ان أساليب النظام العنصرى بسيطة: وهي تقسيم السود المضطهدين بخلق بانتوستانات للأفارقة وادخال ما يسمى بالشعب الملوّن الذى هو من أصل آسيوى فيما يسمى بمجلس العموم ومجلس الشيوخ. ان اختيار عدد قليل من الملونين الذين هم من أصل آسيوى - وهذا سوف يكون بأى حال من الأحوال عديم الفعالية وفقا للدستور الجديد بالنسبة لمجرى الاحداث - في حكم عصابة بريتوريا لا يشكل أى أهمية في آلية الفصل العنصرى ولكنه ليس الا ترسا آخر في عجلتها. ولا يمكن أن نخطئ في اعتقادنا هذا، لأن مخططي الفصل العنصرى أنفسهم قد قالوا هذا لنا. وفي تقديم المقترحات بما يسمى الحكم الدستورى للناخبين، أكد وزراء الفصل العنصرى الطبيعة المحدودة لتلك المقترحات، وركزوا على أن الدستور المزعوم ليس خطوة نحو التكامل، ولكن من شأنه دعم الفصل العنصرى والاحتفاظ بسيطرة البيض. وبعبارة أخرى فان الدستور الجديد انما يرمي الى تحقيق مكاسب للفصل العنصرى واتاحة الوقت الكافي له لالتقاط الانفاس وتحقيق الاحترام.

اذا كان الذين قاموا بهذه المبادرة قد بذلوا الجهود في توضيح ذلك لناخبيهم فمن نحن حتى نجرؤ على أن نعرض هذه المقترحات بطريقة مختلفة ؟

نحن نرى أن هذا الدستور المزعوم الجديد وثيقة حزبية للحزب الوطني فرضت على غالبية سكان جنوب افريقيا ، الذين هم من السود ، بقوة السلاح . ان غالبية سكان جنوب افريقيا قد تم تجاهلهم بالكامل في عملية اقتسام السلطة التي نصت عليها هذه الوثيقة، والتي هي في الحقيقة تستخدم الآن لتجريدهم من قوميتهم وتحويلهم الى أجانب في أرضهم التي ولدوا فيها وترعرعوا . في الحقيقة ، لقد أصبحوا شعبا بلا دولة ، شعبا بلا جوازات سفر، على سبيل المثال ، يعترف بها أى بلد مثل على هذه الطاولة . وعلاوة على ذلك فان القوانين التي سنّها الفصل العنصرى مثل قانون التجمع المشهور وقوانين فرض السيطرة والعزل ، ثم نقلهم من مناطق البيض الى مناطق قاحلة مكتظة بالسكان ، لا تزال تنفذ وتفرض الآن بوحشية. فان التعليم المنفصل للسود لن يقضى عليه بموجب هذا الدستور الجديد . ان هذه السياسة في الواقع سياسة منطقية وضرورية بالنسبة له . والهنود والملونون الذين لا يشاركون في الانتخابات المزعومة سوف يفعلون ذلك في اطار الفصل العنصرى حتى يمكن التغلب على مشكلة اتخاذ القرار دون مشاركتهم . لأن رأيهم لا يعتد به ولا يهم بالطبع حتى في اطار الترتيبات الموضوعة .

وفي الواقع نحن مقتنعون بأن الدستور الجديد المزعوم ليس الا امتدادا لسياسة البانتوستانات في جنوب افريقيا وترشيدا لها . فقد سعت هذه السياسة دائما لعزل شعب جنوب افريقيا ، مستخدمة سياسات جنوب افريقيا العنصرية المخجلة التي تطوّر وتدير شؤونه بطريقة مختلفة لا علاقة لها بالمجموعات العرقية الأخرى. ويدعي الدستور أن الغالبية العظمى من سكان جنوب افريقيا قد تم تجميعها فعلا فيما يسمى بأوطانها الخاصة ، التي يفترض انها تمارس فيها حقوقها الاقتصادية والسياسية. وهو يسعى الآن الى التعامل مع الملونين والآسيويين الذين لم يرد ذكرهم في اطار البانتوستانات ، ومن ثم يلقى الستار على هدف الفصل العنصرى .

ونحن نرى ونعتقد أن هذا أيضا هو رأى بقية المجتمع الدولي . ان الانتخابات

المزعومة المقرر عقدها في الجمهورية العنصرية بعد ذلك، في نهاية هذا الشهر تصرف الانتباه عن المشكلة الحقيقية القائمة في جنوب افريقيا وكذلك عن السعي من أجل تحقيق حل حقيقي وممكن لهذه المشكلة. ان المشكلة القائمة في جنوب افريقيا هي العنصرية المؤسسية وهي الفصل العنصري، وان الحل الوحيد لها هو انهاء ذلك النظام واقامة نظام ديمقراطي عادل في ذلك البلد. وان أية محاولات أخرى، مثل العملية التي نحن بصددها اليوم، لن تؤدي الا الى زيادة خطورة المشكلة بتعقيدها وادخال موضوعات غريبة لا علاقة لها فيها.

ونحن نتوقع بالتالي أنه سوف تنقل رسالة اليوم وهي رسالة بليغة من هذه الغرفة، ومن كل الشعوب المؤمنة في العالم، مؤكدة نضال شعب جنوب افريقيا ومدعمة له. وان هذا المجلس والعالم ككل لا يمكن أن يتجاهلا ألاعيب الفصل العنصري، واننا سوف نعتبر الانتخابات خطوة مضللة ترمي الى الابقاء على الفصل العنصري وتعزيزه بدلا من القضاء عليه.

ونأمل أيضا أن الرسالة سوف تكون نتيجة مقرر يتخذه مجلس الأمن بتوافق الآراء ، حتى يمكن للنظام العنصرى في بريتوريا أن يدرك أن المجتمع الدولي متحد في ادانة الدستور المزعوم الجديد والانتخابات الزائفة التي ستؤدى الى تنفيذه . وفي الواقع، أن علينا التزاما ، للجماهير في جنوب افريقيا بصفة خاصة وللأمم المحبة للسلام بصفة عامة ، بأن نرفض رفضا قاطعا هذه المناورات الفاشية الأخيرة لأنها تزيد من التوتر ،وهي عامل يسهم في تهديد السلم والأمن الدوليين .

ونحن نقول ذلك لأننا نؤمن بأنه اذا كان هناك أى شيء نشترك فيه مع بقية العالم ، ولا تشترك فيه جنوب افريقيا بالقطع ، فهو الرغبة في السلام والاستقرار والمساواة العرقية والاتساق العنصرى في منطقتنا بصفة خاصة ، وفي بقية العالم عموما . ان رغبتنا هي أن نقدم لجميع المواطنين حرية متكافئة وحقوقا متساوية للاشتراك في عملية صنع القرار التي تؤثر على تخطيط مستقبل الانسان في بلده . ان من حق المواطن أن يطالب بعدالة متساوية أمام القانون ، ومن حقه أن يتوقع حماية من استغلال الشركات عبر الوطنية التي تعمل من أجل الربح فقط .وباختصار وبساطة ، أنه الحب المتأجج للحرية ، وحب البقاء أحرارا ، وحب أن يحرر المرء نفسه وأن يتخذ قراره بحرية . لقد مات الكثيرون في أجزاء كثيرة من العالم سعيا وراء هذه الحرية . والكثيرون في هذه القاعة ، فيما أظن ، على استعداد لأن يموتوا من أجل هذه الحرية . ويجب ألا ننده ش عند ما نرى في جنوب افريقيا أناسا على استعداد لكي يموتوا من أجل هذه الحرية . ان هذا السلام ، وهذا الاستقرار، وهذا الانسجام العرقي ، الذى نرغب فيه جميعا ، لا يمكن أن يوجد - ناهيك عن أن يوجد في جنوب افريقيا العنصرية - على أساس النظام الاستغلالي الذى تكرسه سياسة الفصل العنصرى ، والذى ينوى هذا الدستور المزعوم الجديد أن يعززه .

لقد أصرت الأمم المتحدة دائما على الحفاظ على دولة موحدة في جنوب افريقيا ، ومن خلال قرار مجلس الأمن ٤٧٣ (١٩٨٠) وقرار الجمعية العامة ٣٨/١١ المعتمد في ١٩٨٣ ،دعت النظام في جنوب أفريقيا الى التخلي عن الفصل العنصرى وأن يتوقف عن قهر الأغلبية الساحقة من سكان جنوب افريقيا وأن يدخل في مفاوضات مع الممثلين الحقيقيين للأغلبية المقهورة في جنوب افريقيا ، بغية التوصل الى حل سياسي دائم وعادل في جنوب افريقيا .

ونفس المنطق الذى كان وراء مقررنا برفض سياسة البانتوستانات التي تنتهجهـــا جنوب افريقيا ، يجب أن يلهم قرارنا اليوم بأن نرفض صكا يسعى الى صقل واكمال هـــذه السياسة . وقد حدث ذلك في الجمعية العامة عند ما قامت في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ باعتماد القرار ١١/٣٨ ، الذى ، ضمن جملة أمور ، رفض ما يسمى بالاقتراحات الدستورية الجديدة في جنوب افريقيا ، ولم يختلف أحد على مقرر الجمعية العامة هذا . ونحن نأمل ،في هذه المرة أيضا ، وبصفة خاصة في ضوء حقيقة أن القرار الذى سوف يعرض يكاد يكون مطابقا للقرار الذى اعتمدته الجمعية العامة ، أن يكون القرار بالاجماع .

ومن الضرورى أن يتم ذلك ، لأن الفصل العنصرى جريمة ضد ضمير وكرامة الانسان ، ولابد أن تتجمع كل الانسانية معا لمكافحته . ويجب أن نوضح بجلاء للنظام العنصـــرى أنه بالقضاء الكامل على الفصل العنصرى وانشاء مجتمع ديمقراطي متعدد الأعراق على أساس حكم الأغلبية من خلال الممارسة الكاملة والحرة لحق الانتخاب العام للكبار من جانب كـــل الشعب في جنوب افريقيا موحدة ، يمكن فقط أن يؤدى ذلك الى ايجاد حل دائم للحالة في جنوب افريقيا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل زمبابوى على الكلمـــات الطيبة التي وجهها الىّ .

السيد بورغ (مالطة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيـــدى الرئيـــس ، ان توليكم رئاسة هذا المجلس لشهر آب/أغسطس ، تواكب التغيير في اسم بلدكـــم الـــى بوركينا فاصو . ان هذا الحدث المزدوج يثير غبطتي الشديدة اذ أوجه تهنئتي الحـــارة اليكم والى شعبكم بهاتين المناسبتين العظيمتين الهامتين للغاية لبلدكم الذى تمثلونـــه بشكل يثير الاعجاب .وأنا واثق أيضا من أن حكمتكم ومهاراتكم الدبلوماسية سوف تساعدنا ، الى حد كبير ، في جعل مهامنا أسهل وفي العمل لصالح الانسانية . وأود أيضـــا أن أعرب عن تقديرى المخلص لسلفكم الموقرة ، الممثلة الدائمة للولايات المتحدة ، السفـــيرة كيركباتريـــك ، على الطريقة الممتازة التي ترأست بها المجلس في الشهر الماضـــــي . ان قيادتها وحسن حكمها كانا من الأمور الملحوظة حقا .

" ان تصرفات جنوب افريقيا ، وسياساتها الداخلية القائمة على العنصرية والقهر ، وسياساتها الخارجية القائمة على العدوان والسيطرة ، تشكل تهديدا للسلم والاستقرار الدوليين . ان صرخة الغضب والاحباط والمعاناة التي برزت في الجنوب الافريقي هي صرخة ملحة تتطلب علاجا عاجلا وفعالا " . (A/37/PV.32 ، صفحة ٤٧)

ان هذه الكلمات الافتتاحية في بياني ، المأخوذة من البيان الذى ألقاه وزير خارجية بلادى في الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة ، تعبيرا عن الحقائق القاسية التي لاتزال تواجه العالم الحر اليوم . ان جنوب افريقيا ، بدلا من تغيير موقفها في مواجهة ادانة عالمية ، فاننا نشهد ، لسوء الحظ ، تكثيفا لتحديها الذى يتمثل في استمرارها في تطبيق نظام الفصل العنصرى الذى شجبته الجمعية العامة باعتباره جريمة ضد الانسانية ، والذى شجبه مجلس الأمن باعتباره " أمر مقيت لضمير الانسانية " .

وتحت ستار اصلاح الفصل العنصرى ، سوف يسمح " الدستور الجديد " بانشاء مجالس منفصلة للبرلمان في البلاد لثمانمائة ألف من الآسيويين و ٥ر٢ مليون من السكان ذوى الدم المختلط . وهو عمل يرمز الى الفصل السياسي الذى تصوره وتوخاه دستور ١٩٨٣ . ورغم أن هذا سوف يمد حق الانتخاب على أساس انفصال عرقي الى هاتين الاقليتين ، فان ٢٢ مليونا ،أو ٧٢ في المائة من السكان الافارقة الأصليين سوف يستبعدون تماما على أساس أن طريقا دستوريا مختلفا قد تم توفيره لهم من خلال نظام الموطن .

وهذه الخطة الجديدة ، المؤيدة فقط من ثلثي ٢ مليون من البيض ،في استفتاء أجرى للبيض وحدهم ، تؤكد أن أغلبية البيض سوف تبقى حاسما ،سواء بطريقة مباشرة أو من خلال رئيس الدولة ومجلس الرئيس .

وهذا يثبت بشكل جلي وقاطع انه بدلا من أن يكون ذلك خطوة بعيدا عن الفصل العنصرى ، كما تزعم سلطات جنوب افريقيا البيضاء ، فان الدستور الجديد المزعوم ليس سوى أداة لتكريس سياسات الفصل العنصرى وتدعيمها . ان الاثنين والعشرين مليونا من السود في جنوب افريقيا يجرى عزلهم أكثر من أي وقت مضى وهم محصورون فيما يسمى بالاوطان أو الدول المستقلة اسما . فهم محرومون من المواطنة في جنوب افريقيا ومن أى حق في مستقبلها .

ان " الدستور الجديد " سوف يطبق في مناخ من الانتهاج المستمر ، ان لم يكن السعي المتسارع ، لأساسيات الفصل العنصرى . ويكفي أن نعلن انه في العشرين سنة الأخيرة تم اقتلاع أكثر من ٣ر٥ مليون من السود من ٨٧ في المائة من الأرض التي يسيطر عليها نظام الفصل العنصرى . ومع تسارع معدل التوطين فان مليونين آخرين سيجرى نظمها . ومع ذلك فان الدعامات الأساسية للفصل العنصرى ، بما في ذلك الفصل السكني والتعليمي والاجتماعي وبين الجنسين سوف تظل كما هي .

ان الدستور الجديد لا ينص في واقع الأمر على أى اصلاح ، بمعنى انه ليس هناك اشتراك حقيقي في السلطة . وهو لا يقدم شيئا ذا بال للملونين والآسيويين الذين يمكن التحكم فيهم في المجلس الأبيض ، وهو لا يقدم شيئا على الاطلاق للسود ، وهم أغلبية الشعب في جنوب افريقيا ، فقد تم استبعادهم استبعادا كاملا مرة أخرى عن المشاركة في السلطة وعن حقوقهم السياسية . ان الدستور يبارك حرمان الأغلبية العظمى من أهالي جنوب افريقيا من حق المواطنة ويحيلهم الى مواطنين غرباء في بلدهم .

وأثناء هذه المناقشة وفي تقارير الصحافة الدولية استمعنا وقرأنا أن معارضة الدستور الجديد من جانب الأغلبية الساحقة العظمى من غير البيض هي معارضة ساحقة . ان السود الافارقة ، من المؤتمر الوطني الافريقي الى زعماء الأوطان ، يعارضون الدستور الجديد بكل قوة . وكثيرون من الملونين والآسيويين بل وبعض المجموعات البيضاء بما في ذلك حزب المعارضة الرسمي ، يتخذون موقفا مماثلا . ويشعر الجميع أنه بالضغط والعزل

المستمرين وحدهما يمكن اقناع سلطات جنوب افريقيا باعادة النظر في خياراتها وبالتعامل على نحو جاد مع كل الشعب في جنوب افريقيا .

ان مالطة ، باعتبارها عضوا في مجتمع الأمم وعضوا في مجلس الأمن ، تطالـــب جنوب افريقيا بأن تحجم عن تلك الأعمال التي تؤدي الى معاناة لا حد لها والـى شقـاق لا يمكن علاجه بين سكان يشهدون سياسات عنصرية تتعارض مع الحقوق الأساسية للانسان .

نحن جميعا ملتزمون بحماية حرياتنا وصيانتها . ومن الحتمي أن يتمتع بهـــذه الحرية أيضا الشعب المقهور في جنوب افريقيا . ونحن نضم صوتنا الى الأعضاء الآخريـــن في المجلس ، والى الوفود التي شاركت في هذه المناقشة حتى الآن ، في ادانة أعمـــال التحدي التي يمارسها نظام جنوب افريقيا وندعو هذا النظام الى أن يمتنع عن تنفيـــذ الدستور الجديد القائم على التمييز والقمع .

ان هذا المجلس قد ناشد في مناسبات عديدة السلطات في جنوب افريقيـــا أن تضع حدا لأعمالها . ومع ذلك فان الوقت قد أظهر لنا أن نداءاتنا قد ذهبـــت أدراج الرياح . ان اشقاءنا الافارقة لا يزالون ينتظرون اليوم الذي يصبحون فيه أحرارا ومواطنين متساوين في الحقوق . لندع مجلس الأمن يقود الطريق للاعراب عن تضامنه مع طموحاتنـــا . ودعونا مرة أخرى نناشد بصوت واحد السلطات في جنوب افريقيا أن تعطي لشعبها ســـواء أكان من الملونين أو الآسيويين أو السود الفرصة لأن يقول " نحن من جنوب افريقيا وبلدنا هو جنوب افريقيا " .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل مالطة على الكلمـــات الرقيقة التي وجهها لي .

السيد اوفينيكوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمـة شفوية عن الروسية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم تهنئة صادقة ، أنتم الممثل الدائم لموريتانيا فاسولدي الأمم المتحدة ، بمناسبة توليكم للمنصـب المســؤول

ألا وهو منصب رئيس مجلس الأمن . ونود أن نعرب عن اقتناعنا بأن مجلـس الأمـن سـوف يجد في شخصكم رئيسا مقتدرا وعلى درجة عالية من الكفاءة .

اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة للاعراب عن عرفاني للممثلة الدائمة للولايـات المتحدة السيدة جين كيركباتريك للطريقة الماهرة التي رأست بها أعمال مجلـس الأمـن أثناء الشهر الماضي .

ان هذا الاجتماع العاجل الذى يعقده مجلس الأمن قد أملاه القلق العميـق لدى المجتمع الدولي برمته ، ولاسيما البلدان الافريقية ازاء الأحداث التي طرأت فـي الجزء الجنوبي من افريقيا .

ان الدستور العنصرى الجديد في جنوب افريقيا ، المعتمد في تشرين الثاني / نوفمبر الماضي من جانب الاقلية البيضاء وحدها دون غيرها والاصلاح الدستورى المزعـوم الذى كان يحلم به العنصريون البيض يستخفان بالحقوق الأساسية لأغلبية سكان هـذا البلد . ان هذا يعد أيضا تحديا صارخا للقرارات العديدة المتخذة من جانب مجلـس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة .

وكما حدث في الماضي فان هذا الدستور هو محاولة مفتعلة ومتعمدة ونهائيـة لاستبعاد الأغلبية الساحقة من سكان ذلك البلد ، الذين قدر لهم أن تكـون بشرتهـم سوداء عن الحياة السياسية في جنوب افريقيا ، هؤلاء السكان الذين يمثلون ثلاثة أربـاع السكان الأصليين .

وعلاوة على ذلك فان النظام العنصرى في جنوب افريقيا يحاول انتهاج سياسـة فرق تسد عن طريق تقديم حقوق كاذبة في برلمان جنوب افريقيا للمحض من الملونيـن ، الملونين من أصل عرقي . ان القصد هو أن يتمكن السادة البيض من اشاعة الفرقـة بيـن السكان السود والسكان الآسيويين في جنوب افريقيا وتقسيمهم الى معسكرين متعارضيـن . وهكذا فان النظام العنصرى يبتغي ترسيخ نظام الفصل العنصرى غير الانساني الذى أدانه التاريـخ .

وبالتالي فاننا نشهد هنا محاولة لادامة قانون معسكر الاعتقال في جنوب افريقيا . ان الدول الافريقية كما يتضح من مبادراتها وبياناتها هنا في مجلس الأمن تعرف تماما حقيقة المناورات الجديدة الصادرة عن العنصريين في جنوب افريقيا . ان منظمة الوحدة الافريقية قد سبق لها أن أدانت ورفضت بكل قوة الاصلاحات الدستورية في جنوب افريقيا . وقد أعلنت منظمة الوحدة الافريقية أن الفصل العنصرى غير قابل للاصلاح وينبغي استئصاله .

وبصورة مماثلة ، فقد أدانت ورفضت الجمعية العامة في قرارها ١١/٣٨ مكائد نظام الأقلية العنصرى في جنوب افريقيا لأنها كانت ترمي الى تعزيز سيطرة الفصل العنصرى . وعلى الرغم من أن بعض الدول الاعضاء في منظمة حلف شمال الاطلسي كانت متحمسة بصورة خاصة للحديث عن حقوق الانسان وهي دول رفضت في ذلك الوقت تاييد القرار فان من الحقائق ان الغالبية العظمى من الدول الاعضاء في الأمم المتحدة رفضت بشدة في عملية التصويت مناورات العنصريين في جنوب افريقيا . وقد اكدت الجمعية العامة ان فرض الدستور المقترح من شانه ان يؤدى لا محالة الى زيادة التوتر والصراع في جنوب افريقيا نفسها وفي منطقة الجنوب الافريقي باسرها .

لذلك فان الجمعية العامة طلبت من مجلس الامن اتخاذ التدابير الضرورية تمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة ومن مسؤولية المجلس ان يتخذ هذه الخطوات. ولا يمكننا ان نسمح لمناورات العنصريين في جنوب افريقيا ان تنجح . ان جوهر نظام الفصل العنصرى لا يمكن ان تغيره هذه المناورات اذ ان مثله مثل الافعى التي لا تتغير بطرحها جلدها القديم .

وعلاوة على ذلك ، فان نظام الفصل العنصرى ليس مجرد مسالة داخلية في جنوب افريقيا . فهو ينمو نمو السرطان ويتفشى وينتشر الى المناطق المجاورة في افريقيا . ان نظام بريتوريا العنصرى الذى يحتل ناميبيا قد رفض بعناد الاعتراف بحقوق شعب ناميبيا في تقرير المصير والاستقلال ورفض احترام سلامة اراضي ناميبيا . انه يشن حربا غير معلنة ضد الدول الافريقية المستقلة وينفذ اعمال العدوان وزعزعة الاستقرار والرعب في اراضي الدول الافريقية المجاورة .

ان هذه الحالة الشاذة السائدة في الجنوب الافريقي ستستمر مادام نظام جنوب افريقيا مستمرا في انتهاج سياسة الفصل العنصرى ، وهي سياسة قمع وحشي للغالبية من سكان جنوب افريقيا وهي سياسة موجهة ايضا نحو الدول الافريقية المستقلة .

وبالطبع فان نظام بريتوريا لم يكن بوسعه ان يتصرف بهذا الاستخفاف داخل البلاد وخارجها لو لم يكن يتمتع بتأييد القوى الصديقة له في الغرب . وفي هذا

الصدد من المهم أن نلاحظ أنه على مر الثلاث سنوات ونصف السنة الماضية ما برح التعاون المتزايد والوثيق يجرى بين جنوب افريقيا والولايات المتحدة . ومنذ عهد قريب ، في آذار/مارس ١٩٨١ ، تم الادلاء ببيان عالي المستوى في الولايات المتحدة مؤداه ان الحكومة توّاقة الى تقديم المساعدة لجنوب افريقيا . وسرعان ما استجاب العنصريون في جنوب افريقيا للضوء الأخضر الذى أعطتهم اياه واشنطون . فقد ازدادت الميزانية العسكرية لجنوب افريقيا بواقع ٤٠ في المائة .

في شهر آب / أغسطس ١٩٨١ قامت القوات النظامية لجنوب افريقيا بغزو أنغولا . وهي نفس اللحظة التي اختارتها الولايات المتحدة لبسط استراتيجيتها الاقليمية الجديدة فيما يتعلق بالجنوب الافريقي . وقد أعلن تشستر كروكر ، وكيل وزير الخارجية في ذلك الوقت على الملأ بأن حكومة ريغان لا تعتزم زعزعة استقرار جنوب افريقيا لصالح أى أحد . وقد أعلن ايضا رسميا أن الولايات المتحدة كانت تسعى الى اقامة علاقات بنّاءة بصورة أكثر مع جنوب افريقيا ، وهي علاقات ترتكز على المصالح المشتركة . وفي اليوم التالي لذلك البيان استخدمت الولايات المتحدة في مجلس الأمن حق النقض بشأن مشروع قرار يدين عدوان جنوب افريقيا على أنغولا وكل ذلك تجلّى في المرحلة الجديدة من التعاون المستمرة القائم بين نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا والولايات المتحدة. وفي آذار/مارس ١٩٨٢ أعلنت وزارة الخارجية في الولايات المتحدة رفع القيود المفروضة على التجارة مع جنوب افريقيا .

وبعد ذلك مباشرة شرعت الولايات المتحدة في القيام بتعاون سياسي مباشر مع جنوب افريقيا متوخية في ذلك ابتزاز البلدان الافريقية . وان جوهر ذلك التعاون كان تقسيم العمل . وقد بذلت جنوب افريقيا جميع المحاولات لاقتحام أو على الأقل للتهديد باقتحام الأبواب الخلفية للشعوب الاخرى في الجنوب الافريقي وفي الوقت نفسه سعى دبلوماسيون من الولايات المتحدة الى اقناع البلدان الافريقية بأن من يقاوم عدوان جنوب افريقيا سوف يعاني نتيجة لذلك .

ان سياسة نظام بريتوريا العنصرى برمتها وحماتها في الخارج لا يتحدّون المصالح المتعلقة بحرية الشعوب الافريقية فحسب بل امن البلدان الافريقية المستقلة أيضا . وفي الوقت نفسه فانها تخلق مصدرا خطيرا للتوتر في الجنوب الافريقي .

وفي هذا الصدد فاننا نود أن نسترعي الانتباه الى تحذير أطلقته في تشرين الأول /اكتوبر ١٩٨٢ شخصية أمريكية معروفة جيدا ، السيد روبرت ماكنمارا . لقد حذّر في ذلك الوقت من أن السياسة التي تنتهجها الولايات المتحدة ستجعل من المستحيل احداث أية تغييرات في جنوب افريقيا الا عن طريق العنف الثورى . ومن ثم فانه خلص الى القول بأن جنوب افريقيا في التسعينات من هذا القرن . وفي رأيه ستصبح ، نفس نوع التهديد الكبير للسلم العالمي كما هو الشرق الأوسط في الوقت الحاضر .

وانه ليس من قبيل الصدف اننا أمعنا النظر في من يساعد جنوب افريقيا من الخارج ، وهذا تأمّل لا يمكن أن يكون عديم الجدوى أو القيمة . وعلى وجه التحديد ان نفس القوى الموجودة هنا في مجلس الأمن هي التي تسعى الى عرقلة اتخاذ اجراءات فعّالة ضد جنوب افريقيا من شأنها أن تجبر النظام العنصرى على التخلي عن سياسة الفصل العنصرى التي يتبعها . ان نفس الذين يمكنون مجلس الامن بالفعل من اتخاذ قرار جديد سوف يبذلون كل الجهود لعرقلة تنفيذه . وان التخريب لصالح الفصل العنصرى هو من اختصاص بعض الدول . وهذا يقودنا الى نقطة أخرى .

يحاول البعض في الولايات المتحدة ، كما هو معروف على نطاق واسع ، اعتبار بعض البلدان خارجة على القانون . انهم يتوقون الى التوقيع على تلك التشريعات ذات الصلة التي اتخذت من جانب واحد . انهم يعتقدون أن أى شخص تعتبره الولايات المتحدة اعتباطا خارجا على القانون ، ينبغي أن يتعرض للقصف بالقنابل النووية بعد خمس دقائق . انني اتكلم بطبيعة الحال عن موقف الولايات المتحدة تجاه الاتحاد السوفياتي وتجاه الاشتراكية كلها . اننا نرفض من حيث المبدأ هذا " المعتقد " كما نرفض امكانية حل الخلافات الايديولوجية باستخدام الأسلحة وبصفة خاصة الأسلحة النووية . هذه الفلسفة غريبة علينا ، ولكن الموقف العدائي الذى لا مثيل له والذى أشرت اليه توا تجاه الاتحاد السوفياتي يعتبر خطرا على أمن العالم .

وبصرف النظر عن الروح المرضية المعادية للسوفياتية ، ثمة جانب آخر في سياسة الولايات المتحدة في الساحة الدولية يتمثل في الصداقة التي لا مثيل لها مع نظام الفصل العنصرى المشين في جنوب افريقيا .

وفي حالة الفصل العنصرى في جنوب افريقيا فاننا نواجه بصفة أساسية نظاما يعتبر خارجا على القانون ، ليس بطريقة تعسفية من جانب واحد وانما عن وجاهة وحق من جانب البشرية المتحضرة كلها . ومع ذلك فان الولايات المتحدة تفعل كل ما في وسعها في مجلس الأمن لتحول دون اتخاذ عقوبات لها ما يبررها على اولئك الذين اعترف المجتمع الدولي بأنهم مجرمون . ففي مجلس الأمن قامت الولايات المتحدة بشبات بالوقوف ضد فرض أية جزاءات مباشرة على الفصل العنصرى ، تلك الجزاءات التي طالبت البلدان الافريقية ، وضمير الانسانية المتحضرة ، بفرضها منذ أمد بعيد .

لماذا تصر الولايات المتحدة بتعنت على حماية العنصريين البيض ؟ ان الاجابة على هذا السؤال بسيطة . ان النزعة العسكرية المحمومة في الولايات المتحدة المعادية للسوفياتية ، والعنصرية الفريدة في جنوب افريقيا ، ليسا أعداء بل اصدقاء . انهما وجهان لعملة واحدة . هذه ظاهرة لايديولوجيتين متشابهتين ولممارسة بغض الجنس البشرى . هذه الحقيقة الحتمية التي تعتنقها جنوب افريقيا العنصرية ، أمر لا يمكن للولايات المتحدة أن تبطله أبدا .

ان سياستنا فيما يتعلق بالفصل العنصرى مختلفة تماما ، فالاتحاد السوفياتي يتفهم ويتعاطف ويقدر تطلعات أولئك الذين يواصلون اليوم الكفاح في الجزء الجنوبي من افريقيا من أجل التحرر من العنصرية والتمييز العنصرى والفصل العنصرى . ان ثورة تشرين الأول/اكتوبر الاشتراكية العظيمة لعام ١٩١٧ في بلدنا قضت على جميع أشكال الاستغلال بما في ذلك القهر الوطني وأكدت المساواة بين مختلف الوطنيات التي يتكون منها الاتحاد السوفياتي . اننا نعتز بسياساتنا الوطنية والمبادئ الرئيسية للسياسة الخارجية السوفياتية التي تعتبر نتيجة مباشرة لها ، والتي تتمثل في تأييد الشعوب التي تكافح ضد الاستعمار والعنصرية والفصل العنصرى والتي تعمل جاهدة لتحقيق استقلالها .

من هنا ، فاننا نؤكد تضامننا الكامل مع شعب جنوب افريقيا وناميبيا وحركات تحررهما الوطني ورغم المقاومة الشديدة من جانب العنصريين والمستعمرين الجدد سيأتي لا محالة يوم يمثل فيه من يطلق عليهم " الارهابيين " ، بلادهم المحررة في الأمم المتحدة.

هذا ما جرى في الماضي وما سيحدث في المستقبل ، ولم يعد هناك مكان للفصل العنصرى في تاريخ الانسانية المتحضرة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل الاتحاد السوفياتي على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ.

السيد شاه نواز (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدى ، أود أن أبدأ بالتعبير عن سعادتنا لرؤيتكم تترأسون مداولات مجلس الأمن خلال شهر آب/أغسطس . لقد تشرفت بالعمل بالقرب منكم وانني أقدر خبرتكم ومهارتكم الدبلوماسية تقديرا عظيما ، كما انني أعجب كثيرا بصفاتكم الشخصية البارزة . واتمنى لكم كل نجاح في ادارة أعمال المجلس خلال هذا الشهر بشأن القضايا الهامة مثل القضية المعروضة علينا اليوم والتي تشغل الانسانية كلها وليس افريقيا وحدها .

اغتنم هذه الفرصة أيضا لاعرب عن تقديرنا لسلفكم السفيرة جين كيركباتريك ممثلة الولايات المتحدة على الطريقة الممتازة التي ادارت بها أعمال المجلس خلال الشهر الماضي .

يعقد مجلس الأمن اليوم جلسة عاجلة استجابة لطلب تقدم به الممثل الدائم للجزائر بالنيابة عن بلدان المجموعة الافريقية للنظر فيما يسمى بالاصلاحات الدستورية التي أعلنها نظام بريتوريا في العام الماضي . ومن المقرر أن تجرى انتخابات السكان الملونين والذين من أصل اسيوى في ظل هذه الاصلاحات المزعومة ، في الجزء الأخير من هذا الشهر ، هذه المناورة الجديدة لنظام الفصل العنصرى لتوفير تمثيل محدود ومراقب للسكان الملونين والذين من أصل اسيوى ، ترمي أساسا الى خدمة أهداف سياسة الفصل العنصرى . ويجب على المجتمع الدولي أن يرفضها بحزم .

سيكون من السذاجة أن نتصور ان الاصلاحات الدستورية الجديدة تعد خطوة في الاتجاه السليم وأنها سوف تصل الى ذروتها بحل نظام الفصل العنصرى البغيض . ان الاصلاحات الدستورية الجديدة ، التي تقوم على أساس التمييز العنصرى لا أخلاقية شأنها شأن الفصل العنصرى نفسه . وهدفها السياسي أكثر شرا . ان الاصلاحات تميز بين السكان الملونين والاسيويين في جنوب افريقيا ، من ناحية وبين السكان السود لهذا البلد الذين لا يزالون يحرمون من كل حقوقهم الانسانية والوطنية من ناحية أخرى . هذه الاصلاحات ترمي كما هو واضح الى دق اسفين بين هذين القطاعين من السكان في جنوب افريقيا ، وهما القطاعان اللذان مثلا جبهة موحدة ضد نظام الفصل العنصرى بكل أشكاله .

ومن الواضح أن نظام بريتوريا يأمل في أن تقضي التدابير التي سوف يضعها قريبا على وحدة القوى المعادية للفصل العنصري من السكان السود وذوي الأصل الاسيوي والملونين في البلاد ، وبالتالي ينهي عزلته في داخل البلاد وعزلته عن المجتمع الدولي .

ان هدف الاصلاحات الدستورية المزعومة ليس قاصرا على خلق انقسامات بين السود والملونين والسكان ذوي الأصل الآسيوي في جنوب افريقيا . ان عملية الربط المنظم على نحو محكم للملونين والسكان ذوي الاصل الاسيوي في العملية السياسية في هذا البلد تعطيهم وضع مواطنين من الدرجة الثانية تسمح لهم بالوجود في مكان ما بين جنة الاقلية البيضاء وجحيم السكان السود .

ومما لا شك فيه أن الملونين والآسيويين المقيمين في جنوب افريقيا سوف يفهمون بشكل غريزي المصيدة التي نصبت لهم ، وبرفض دخولهم في هذه المصيدة سوف يحبطون خطط بريتوريا ، كما فعل السكان السود عندما رفضوا ادخالهم في جيوب منفصلة وخطيرة لصالح الأقلية البيضاء التي تقوم باستغلال موارد جنوب افريقيا الهائلة لتكريس نظام الفصل العنصري . وبمعارضة تجاوزات نظام الفصل العنصري والقيام بشن نضال مشترك ضد اللاانسانية والطغيان في فلسفة عنصرية غريبة ، فان الملونين والآسيويين الذين طالت معاناتهم في جنوب افريقيا لابد أن يكونوا الحلفاء الطبيعيين للاغلبية السوداء .

فلا الممارسة المفتوحة لسياسة البانتوستانات ، ولا المحاولة المكشوفة لتحقيق نفس الاهداف عن طريق القيام باصلاحات دستورية خادعة ، سوف تضعفان الحركة المعادية للفصل العنصري في داخل جنوب افريقيا . والواقع ان المقاومة الشاملة من جانب شعب جنوب افريقيا الشجاع للنظام العنصري قد زادت قوة منذ نفاذ الاصلاحات الدستورية الجديدة . وبالمثل ، فان هذه التدابير النفاقية المكشوفة لا يمكنها ان تخدع المجتمع الدولي ولا يمكن ان تقلل من تصميمه على تاييد الحركة المعادية للفصل العنصري في داخل جنوب افريقيا وخارجها وذلك بغية التوصل الى نهاية سريعة لفصل اسود من سجلات الحضارة الانسانية .

ان باكستان منذ بدء انشائها ما انفكت ملتزمة باستئصال الفصل العنصري البغيض المنافي لمفهوم المساواة والأخوة العالمية ، وهو التزام وارد في عقيدتها الاسلامية . وفي رسالة تعبر عن التضامن مع السجناء السياسيين في جنوب افريقيا في تشرين الأول /اكتوبر الماضي قال الرئيس محمد ضياء الحق رئيس باكستان مايلي :

" ان الايمان بمساواة الانسان هو حجر الزاوية في عقيدة شعب باكستان والسياسات التي تنتهجها حكومة باكستان . ان التمييز العنصري امر يبغضه الاسلام وتبغضه باكستان ، وقد اعتبرنا واجبنا المقدس دائما أن نقدم التأييد الكامل لجميع ضحايا سياسات الفصل العنصري والتمييز العنصري في جميع مظاهرها " .

وفي رسالة أخرى للتضامن مع الشعب المناضل في جنوب افريقيا محررة في حزيران / يونيه هذا العام قال الرئيس ما يلي :

" ان حكومة وشعب باكستان اذ يعيدان تأكيد تضامنهما مع شعب جنوب افريقيا ، فانهما يجددان تعهدهما بتقديم كل مساعدة ممكنة من أجل القضاء الكامل على الفصل العنصري ، الذي يشكل جريمة ضد الانسانية وتهديدا للسلم العالمي . ونحن مقتنعون بأن اليوم ليس بعيدا ، ذلك اليوم الذي نجد فيه الكفاح الشجاع الذي يخوضه شعب جنوب افريقيا من أجل الحرية والحقوق المتساوية والكرامة الانسانية وقد توج بالنجاح وقضي على الفصل العنصري والقمع العنصري من على وجه الارض " .

ان المجتمع الدولي ، وقد اعلن أن الفصل العنصري جريمة ضد الانسانية ، وأعلن التزامه ايضا بالقضاء على هذا التراث الشرير للعصر الاستعماري ، ينبغي ان يكون يقظا للحيلولة دون بقائه في أشكال سياسية أو قانونية أو دستورية أخرى . ولا بد أن يحمل رسالة واضحة لبريتوريا بأن قناع الاصلاحات الدستورية الجديدة لا يمكن أن يقلل من قوة الشجب الدولي له .

في العام الماضي ، رفضت الجمعية العامة فورا في قرارها ٣٨/١١ الاصلاحات الدستورية الجديدة لجنوب افريقيا ، وأعربت عن تصميم الدول الاعضاء على عدم الاعتراف

بأية نتائج تترتب عليها . والآن ، فان جنوب افريقيا بدأت مرحلة جديدة في تنفيذ الاصلاحات الدستورية ، وهي تمارس ضغطا من اجل اجراء انتخابات تعقد في أواخر هذا الشهر ، ولهذا فان مجلس الأمن هو الذى يواجه التأكيد الجديد لسياسة الفصل العنصرى .

ان على مجلس الأمن-انسجاما مع قراراته السابقة ولا سيما القرار ٤٧٣ الصادر في حزيران / يونيه ١٩٨٠ الذى يؤكد التزامه بالقضاء على الفصل العنصرى واعترافه بشرعية نضال شعب جنوب افريقيا من اجل تحقيق هذا الهدف - ان يرفض الاصلاحات الدستورية الجديدة ويعلن انها باطلة ولاغية . ان عليه ان يتصرف على وجه السرعة لوقف المزيد من التدعيم والتطوير لمبدا الفصل العنصرى البغيض . وعليه ان يطالب جميع الدول الاعضاء بعدم الاعتراف بنتيجة الانتخابات المقررة للملونين والسكان ذوى الأصل الآسيوى في جنوب افريقيا ، وان يواصل مساعدته للشعب المقهور في جنوب افريقيا في نضاله العادل من أجل اقامة مجتمع ديمقراطي غير عرقي ، يمكن فيه لجميع قطاعات السكان ، بصرف النظر عن اللون او العقيدة ، ان تتمتع بحقوق سياسية كاملة ومتساوية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اشكر ممثل باكستان على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

السيد لينغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أقدم تهنئتي اليكم بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الامن لهذا الشهر. واننا واثقون من انه بفضل كفاءتكم واخلاصكم لأنشطة الامم المتحدة فانكم سوف تسهمون دون شك بشكل كبير في نجاح اعمال المجلس . ان بوركينا فاصو والصين تربط بينهما علاقات ودية وعلاقات تعاون ويسعدنا ان نتعاون معكم . اود ايضا ان اشكر السفيرة جين كيركباتريك للجهود التي بذلتها خلال رئاستها للمجلس في الشهر الماضي .

على مر السنين قامت سلطات جنوب افريقيا بممارسة سياسة الفصل العنصري بوحشية في داخل البلاد ، وهي سياسة تتعارض تماما مع مبادئ ميثاق الامم المتحدة. ان هذه السياسة لا تلقى مقاومة قوية من جماهير الشعب الاسود والملون في جنوب افريقيا فحسب ، ولكن تدينها بقوة البلدان الافريقية والمجتمع الدولي بشكل عام . ان سلطات جنوب افريقيا اليوم معزولة تماما .

ان سلطات جنوب افريقيا ، بغية الحفاظ على حكمها العنصري ، صعّدت من خداعها السياسي بينما كثفت من عمليات القمع العسكرية . وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ ، اجرى استفتاء مزعوم في جنوب افريقيا اشترك فيه الناخبون البيض وحدهم وأيدوا بموجبه " الاصلاحات الدستورية " المزعومة .

ورغم المشاركة المحدودة التي تقدمها على ما يبدو للملونين والشعب الآسيوي الأصل في بعض الشؤون ، فان هذه المقترحات في الواقع تضع سلطة صنع القرارات الرئيسية في قبضة العنصريين البيض . ان الملونين والناس الآسيويين الأصل ليسوا الا تابعين . وسوف تحرم هذه المقترحات الدستورية الغالبية السوداء بالكامل من كل الحقوق السياسية ؛ وهذه الغالبية تشكل أكثر من ٧٠ في المائة من مجموع السكان في جنوب افريقيا . وعلاوة على ذلك ، فان هذه المقترحات تشير الى أن كل سلسلة "القوانين" التي تحمي الفصل العنصري سوف تظل سارية المفعول . وهذه القوانين هي التي وضعت قسما كبيرا من الشعب الأسود في جنوب افريقيا ، يبلغ عدده ما يزيد على عشرين مليونا ، في بانتوستانات قليلة وقد فقد أفراد هذا الشعب بالكامل حقوقهم بوصفهم مواطنين في جنوب افريقيا . ويستمر هذا الاتجاه في التطور . ومن الواضح أن هذه الخطوة التي اتخذتها سلطات جنوب افريقيا ليست بأى حال من الأحوال "اجراء ايجابيا" ولكنها مجرد خدعة تهدف الى تقنين الفصل العنصرى واستمراره . وبالاضافة الى ذلك ، فان سلطات جنوب افريقيا تحاول بهذا أن تخرب الوحدة بين البيض والملونين والشعب الآسيوى الأصل وان تهرب من الادانة سواء في الداخل أو الخارج حتى تتمكن من مواصلة حكمها العنصرى .

لقد اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثامنة والثلاثين القرار ١١/٣٨ ، الذى يدين فرض تنفيذ ما يسمى "بالمقترحات الدستورية" ، التي سوف تزيد من التوتر والنزاع في جنوب افريقيا والجنوب الافريقي بوجه عام ، وطلبت من مجلس الأمن أن يتخذ كل التدابير اللازمة لتفادى مزيد من تدهور الموقف هناك .

وتحديا لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، قررت سلطات جنوب افريقيا أن تجرى انتخابات في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر من هذه السنة على التوالي لمجالس البيض والملونين والشعب الآسيوى الأصل متمسكة بذلك "بالمقترحات الدستورية" التي واجهت معارضة قوية في جنوب افريقيا والخارج .

ويدين الوفد الصيني ادانة قوية سلطات جنوب افريقيا على جريمتها التي تتمثل في تعزيز مركز " الدستور الحديد " المزعوم ويؤيد مشروع القرار الذى اقترحته بلدان عدم الانحياز. وتؤمن الصين بأن مجلس الأمن يجب أن يتخذ كل التدابير اللازمة لتعبئة المجتمع الدولي تأييدا للكفاح العادل الذى يخوضه الشعب المضطهد في جنوب افريقيا ضد الفصل العنصرى ومن أجل تحقيق المساواة بين الأجناس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل الصين على بيانه وعلى كلماته الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي على قائمتي هو رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والى الادلاء ببيانه .

السيد كوروما (سيراليون) ، رئيس اللجنة الخاصة للـ ٢٤ (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكركم سيدى الرئيس . اسمحوا لي أولا وقبل كل شيء أن أقدم تهانيّ اليكم على توليكم هذا المنصب الرفيع ، رئيسا لمجلس الأمن لشهر آب/أغسطس . ومن المناسب ، سيدى ، أن تتولوا شؤون مجلس الأمن في اللحظة التي يشرع فيها مجلس الأمن في اعادة النظر في موضوع الفصل العنصرى .

وفي نفس الوقت أود أن أقدم تهانيّ الى السفيرة كيركباتريك ممثلة الولايات المتحدة على رئاستها أعمال المجلس بنجاح خلال شهر تموز/يوليه الماضي .

وبوصفي رئيسا للجنة الخاصة للـ ٢٤ وهي اللجنة المسؤولة عن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، أود أن أقدم اليكم سيدى ، والى سائر أعضاء المجلس ، تقديرى وامتناني لاتاحة الفرصة لي لالقاء بيان أمام هذا المجلس بشأن هذا الموضوع الهام المعروض عليه للنظر .

ان الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين أعلنت بالغالبية العظمى أن المقترحات الدستورية التي قدمتها حكومة جنوب افريقيا تتناقض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأن تنفيذها سوف يزيد من خطورة التوتر والنزاع في جنوب افريقيا بصفة خاصة والجنوب الافريقي بصفة عامة .

ولهذا ، رفضت الجمعية العامة هذه المقترحات ليس فقط لأنها تدعم الفصل العنصري والنظام العنصري في جنوب افريقيا ولكن أيضا لأنها محاولة خبيثة لتقسيم وحكم غالبية شعب جنوب افريقيا وعزل ٢٤ مليونا من السود الأفارقة عن مواطنيهم .

وعلاوة على ذلك ، دعت الجمعية العامة مجلس الأمن أن ينظر على وجه السرعة في العواقب الخطيرة المترتبة على تلك المقترحات الدستورية المزعومة وأن يتخذ كل التدابير اللازمة وفقا للميثاق لتفادي تفاقم التوتر والنزاع في جنوب افريقيا والجنوب الافريقي بصفة عامة الناجم عن المقترحات الدستورية .

وفي الواقع ، ان حكومة جمهورية جنوب افريقيا لم تلتزم بالمطالب المشروعة للجمعية العامة . ان هذه الحكومة ، في محاولتها لتنفيذ تلك المقترحات ، التي أعلنت أنها باطلة وتتناقض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان ، تواصل فرض تهديد خطير للسلم والأمن في الجنوب الافريقي .

ان دستور ١٩٨٣ ، كما تعلمون جميعا ، ينص على انشاء مجلس للعموم يضم ١٧٨ عضوا ينتخبهم البيض الذين يمثلون ٤٫٥ مليون أبيض ومجلس النواب الذي يضم ٨٥ عضوا ملونا ينتخبهم الملونون لتمثيل ٢٫٥ مليون من الملونين ، ومجلس نواب يضم ٤٥ عضوا هنديا ينتخبهم الهنود لتمثيل ٩٠٠ ٠٠٠ هندي .

لهذا ، فان الدستور ذو اتجاه عنصري صارخ في جوهره ، ومما هو أسوأ من ذلك أنه يحاول ترويج الدعاية للأسطورة الكاذبة بأن ٢٤ مليونا من الأفارقة أجانب في بلدهم ولا يتمتعون بحق المساواة والكرامة ولا يعتبرون أشخاصا آدميين بالنسبة

لاخوانهم من المواطنين الآخرين . ان الدستور اذا ما نفذ سوف يحرم ٢٤ مليونا من الأفارقة في جنوب افريقيا من جنسيتهم في جنوب افريقيا كما يحرمهم من حق المواطنة ويحاول علاوة على ذلك حرمانهم من حقوقهم المدنية والسياسية .

في ضوء هذه الخلفية ، فان أعضاء اللجنة الخاصة انطلاقا من ولايتها التي تعيد تأكيد الايمان بحقوق الانسان الأساسية في الكرامة وبقيمة الانسان وبالحقوق المتساوية للرجال والنساء ، ينضمون الى شجب الحكم الدستوري المزعوم شجبا قاطعا .

لا يمكن لمجلس الأمن أن يقبل هذه المقترحات الدستورية المزعومة لأنها لا تمثل فقط انكارا شاملا لحقوق الانسان بالنسبة لشعب جنوب افريقيا ، ولكنها أيضا سوف تزيد من توتر الموقف وتزيد من حدة النزاع في جنوب افريقيا وتضر بدرجة بالغة بالسلم والأمن في تلك المنطقة .

ان اضفاء اى طابع دستورى جديد على الفصل العنصرى لن يضر فقط بالأغلبية الساحقة من السكان ، التي سوف تقاوم بالقوة نظام الحكم في بريتوريا ، وانما سوف يجعل هذا النظام يبحث عن اعداء خارج البلاد ليقوم بأعمال متكررة من اعمال عدوان الدولة والارهاب ضد دول افريقية اخرى ، وبذلك يعرض السلم والأمن الدوليين للخطر .

ومن رأى اعضاء اللجنة الخاصة ، تمشيا مع تقاليدها بوصفها تمثل ضمير المجتمع الدولي ، وبوصفها ضمان للسلم والأمن الدوليين ، انه ينبغي ان يرفض مجلس الأمن دستور ١٩٨٣ باعتباره مناقضا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، حيث انه من البديهي ان تنفيذه سوف يؤدى ، لا محالة ، الى تفاقم التوتر والصراع في جنوب افريقيا والجنوب الافريقي بأسره ، بما في ذلك ناميبيا ، وهي احدى مشاكل الاستعمار الهامة التي لا تزال مدرجة على جدول أعمال اللجنة الخاصة .

ويجب رفض هذا الدستور بقوة لأنه لا يغير من حقيقة النظام القائم في جنوب افريقيا ، والمتمثل في أن المبادئ التي تحكم الدولة ستظل هي التفرقة العنصرية التي تفرضها الأقلية الحاكمة على الأغلبية التي تبلغ خمسة أضعاف تعدادها . ان ٨٧ في المائة من الأراضي سوف تبقى في حوزة ١٦ في المائة من السكان البيض ، بينما يظل ٢٤ مليونا من السود ، الذين يمثلون حوالي ٧٣ في المائة من السكان ، منفيين في مساحة ١٣ في المائة الباقية مما يسمى بانتوستانات ومواطن ، وهي في أغلب الأحوال قطع فقيرة وقاحلة من الأراضي ، مبعثرة على الخريطة دون النظر الى أية اعتبارات تاريخية أو جغرافية أو منطقية .

ان مجلس الأمن ، برفضه الدستور الجديد لن يترك أى شك لدى سلطات جنوب افريقيا في أن الغضاء الكامل على الفصل العنصرى فقط واقامة مجتمع ديمقراطي غير عنصرى يقوم على أساس ممارسة البالغين من الأغلبية السوداء لحق الانتخاب في جنوب افريقيا موحدة وغير مقسمة ، هما فقط اللذين من شأنهما أن يؤديا الى حل عادل ودائم للحالة المتفجرة السائدة الآن في ذلك البلد .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي .

المتكلم التالي هو ممثل الجمهورية العربية السورية ، وأدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس وللادلاء ببيانه .

السيد الفتال (الجمهورية العربية السورية) : السيد الرئيس ، أشكركم على اعطائي الكلمة ، وأنتهز هذه المناسبة لتهنئتكم ، ليس فقط على تولي مهام الرئاسة في وقت تتجه فيه أنظار الملايين من المضطهدين في جنوبي افريقيا الى مجلسكم الموقر الذي تقع على كاهله مسؤولية وضع حد لعدوان نظام " الفصل العنصري " على حقوق شعب جنوب افريقيا ، بل أيضا لنؤكد لكم بأن الشعار الذي تبناه مؤخرا شعب " بوركينا فاصو " وهو : (تكلم بالفرنسية)

الوطن أو الموت ، ان النصر لنا . وذلك بمناسبة يوم الثورة الديمقراطية والشعبية لبلادكم ، هو في الواقع شعار يعبر عن ارادة جميع الشعوب المكافحة في سبيل تحرير بلادها من الاستبداد الاستعماري بشكليه القديم والجديد ، والقضاء على العنصرية بكل أشكالها .

يجتمع المجلس على سبيل الاستعجال بناء على طلب مندوب الجزائر الدائم ، السيد السفير محمد سحنون بوصفه رئيسا للمجموعة الافريقية وتنفيذا لقرار الجمعية العامة ٣٨/١١ ، الذي عبرت فيه الجمعية العامة بالاجماع تقريبا عن رفضها لما يسمى بالمقترحات الدستورية المزيفة ولجميع المناورات الماكرة التي يقوم بها نظام الأقلية العنصرية في جنوب افريقيا ليزيد ترسيخ حكم الأقلية البيضاء وترسيخ الفصل العنصري وخلق تناقضات اضافية بين مختلف فئات شعب جنوب افريقيا ، لا سيما ما بين الملونين والآسيويين من جهة ، وبين السكان الأصليين السود من جهة أخرى .

ان اجتماع هذا المجلس يسبق بفترة قصيرة ما يسمى بالانتخابات العنصرية القادمة لخلق البرلمان الثلاثي وفق الدستور الأخير ، الذي سيصبح ساري المفعول اعتبارا من ٣ أيلول/سبتمبر القادم . ان مغزى هذا التطور وخلفياته وأهدافه معروفة لدينا جميعا .

وأكتفي هنا فقط بالاقتباس من مقطع من بيان حديث العهد لسفير نيجيريا ، بوصفه رئيسا للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، وهو بيان يوجز ببلاغة الجريمة التي ترتكبها جنوب افريقيا .

(تكلم بالانكليزية)

" ان فرض الدستور العنصرى مؤامرة مدبرة ضد شعب جنوب افريقيا وتحد للمجتمع الدولي . ان النظام العنصرى يعكف على تفتيت الوحدة التاريخية لشعب جنوب افريقيا المضطهد بانشائه برلمانات مزعومة من أجل ما يسمى بالملونين والذين ينحدرون من أصل آسيوى وبتجنيده أفراد من هاتين الجاليتين في القوات المسلحة التابعة لنظام الفصل العنصرى ، وبجعله الأغلبية الافريقية من السكان الأصليين — وهي تشكل ٧٢ في المائة من سكان جنوب افريقيا — غرباء في أرض مولدهم " .

(ثم تكلم بالعربية)

ان هذه الكلمات تلخص بأمانة وصراحة الهدف من المؤامرات الجديدة لنظام الفصل العنصرى ، بهدف حرمان أكثرية السكان من حق تقرير المصير الذى يحميه ميثاقنا ، ولتفتيت شمل الأكثرية أكثر فأكثر ، وسلب حقوقها من خلال مؤسسات عنصرية جديدة ، واجبار الأقليات غير البيضاء على اللحاق بمسار يستهدف توسيع قاعدة القمع والاضطهاد والسلب في جنوب افريقيا .

اننا نعلم الكثير عن أسباب هذا الالتفاف الدستوري القريبة والبعيدة . فما يسمى بالدستور ليس الا قناعا لتبديد حقوق السكان الأصليين . ومع كل هذا الوضوح المعترف به عالميا ، فان هناك من يدعي ويقول بأن هذا الأسلوب هو أسلوب في التطور السلمي نحو مجتمع أفضل . ان الرد الواضح والصريح على هذا الادعاء الزائف نستقيه من مقال نشر في مجلة " فورين افيرز " عدد الشتاء ١٩٨٣/١٩٨٤ بعنوان : " الثورة في طور التنفيذ : السياسة السوداء في جنوب افريقيا " بقلم دبلوماسي أمريكي سابق خدم في السفارة الامريكية في بريتوريا وهو السيد توماس ج . كاديس ، ويقول - وأقتبس بالانكليزية :

(تكلم بالانكليزية)

" ان سياسة الوصل البناء التي تنتهجها ادارة ريغان تجاه جنوب افريقيا تحمل في طياتها أخطارا جسيمة بالنسبة لمصلحة الولايات المتحدة الوطنية . وما زالت جنوب افريقيا ماضية في نفس الطريق الذى سلكته لما يزيد على ٣٥ عاما . فبالرغم من توسيع نطاق الامتيازات التي منحت لبعض الأفارقة والملونين والهنود من أهالي الريف ، أصبحت هيمنة البيض راسخة الأقدام أكثر من ذى قبل . ذلك أنه بعد بلوغها مركز السياسة الرسمية ، توشك هذه الهيمنة أن تكرس في اطار دستور الدولة . ان الاشارة الى " جدول خفي " لاجراء تغيير أساسي ، كما تفعل ادارة ريغان ، انما هي بمثابة التعلل بالأماني ، وهذا تصرف ميّز سياسة الولايات المتحدة الامريكية منذ زمن طال أمده " .

(واصل الكلمة بالعربية)

مما يؤسف له حقا ، ولكن دون أن يثير استغرابنا ، الحملة الانتخابية التي قام بها رئيس وزراء نظام الفصل العنصرى بوتها ليس في أوساط الـ ٧٢ في المائة من سكان جنوب افريقيا السود الذين أعطلهم الدستور المزيف وكأنهم ليسوا أحياء ، بل الزيارة الانتخابية الرسمية التي قام بها المذكور لبعض البلدان الاوروبية ليستقي الدعم لجريمة ترتكب بموجب أحكام هذا الدستور المزيف . وأكتفي بالاقتباس من الرسالة المفتوحة التي وجهها دونالد

وود زالمحرر السابق لصحيفة " ديلي ديسباتش " في جنوب افريقيا ، وهو المحرر الذى سجن بسبب نشره معلومات عن قتل المناضل ستيف بيكو في السجن ، وقد اضطر هذا الكاتب الى الهرب مع عائلته من جنوب افريقيا ويعيش الآن في انكلترا ، وأقتبس بالانكليزية :

(تكلم بالانكليزية)

" من دواعي السخرية انك زرت كلا من بريطانيا وفرنسا في الاسبوع الماضي في أثناء الاحتفال بذكرى الانزال في نورماندى . هذا الانزال الذى أمن للحلفاء الانتصار في الحرب العالمية الثانية . وأثناء ذلك كنت أنت وزملاؤك في الحزب الوطني الافريقاني تأملون أن يكتب الانتصار للرايخ الثالث .

" نظرا الى اللغة اللادغة التي هاجمت بها حكومة " جان كريستيان سموت " لموازرته الحلفاء آنذاك ، والى الاعجاب الذى كان يكنه حزبك " لهتلر " ، كان من الطبيعي بالنسبة لكم " الوطنيون الافريقان " عند توليكم السلطة في ١٩٤٨ أن تطبقوا نظريتكم للفصل العنصرى " هرينغولك " كما أنه من الطبيعي أن تزدهر اليوم ، تحت قيادتكم ، قضية النقاء العنصرى أكثر من أى يوم مضى .

" منذ شهر كانون الثاني/يناير الماضي ، اعتقل ما يزيد على ٥٠٠٠٠ من السود بموجب قوانين " تصاريح المرور" التي تشكل أحد أنظمتكم العنصرية الـ ٣١٧ الرائجة التي تجعل من الفصل العنصرى نظاما أشبه ما يكون بقوانين نورمبرغ التي سنها هتلر ضد اليهود .

" واذ يجرى الحديث عن اليهود ، من قبيل السخرية كذلك أن نجد أن حكومتك تخطب ود اسرائيل ، في حين أنك كنت في ١٩٤٣ في محافظة " كيب " رئيسا للحزب الذى حاول أن يحول بين الجنرال " سموت " وبين اتاحته للاجئين من اليهود أن يأتوا الى جنوب افريقيا " .

ان الاستقبال الحافل الذى حظي به رسميا " بوتها " في زيارته لبعض البلدان الاوروبية ، رغم المعارضة الشديدة التي عبرت عنها شعوب هذه البلدان الاوروبية ضد زيارة القيّم على النازية الجديدة ، ليؤكد من جديد بأن التعامل في جميع الميادين مستمر بين بعض دول حلف الأطلسي وبين بريتوريا . ومن المقلق حقا أن هذه التحركات والمناورات

تتم تحت مظلة نظرية " المشاركة البنّاءة " الامبريالية التي خرجت بها الادارة الامريكية الحالية لمد هيمنتها ، من خلال جنوب افريقيا ، على جميع دول منطقة الجنوب الافريقي ومساعدة بريتوريا على ارتكاب المزيد من الجرائم ضد شعب جنوب افريقيا الذى يقتلع من جذوره ويحرم من جنسيته وهويته الوطنية وتقسم بلاده الى أوكار للفقر والعوز والمرض .

أما بلدان عدم الانحياز فقد كانت أمينة على مبادئها ، فقد أدانت زيارة بوتها لبعض البلدان الاوروبية ، وقد تبنى مكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز في اجتماعه المنعقد في الأمم المتحدة في ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٤ اعلانا أدان فيه الزيارة واصفا اياها بانها ليست مجرد خطوات معادية للمصالح العادلة لشعب جنوب افريقيا المناضل وللشعوب المحبة للسلام في جميع ارجاء العالم بل انها تشكل أيضا انتهاكا صارخا لاعلانات وقرارات حركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة ، وكلها تطالب بعزل نظام الفصل العنصرى كليا . وقد أكد مكتب التنسيق لبلدان عدم الانحياز في بيانه بأن هذه الزيارات لن تخدع المجتمع الدولي ولن تقوّض الدعوة والحملة الدوليتين لعزل النظام العنصرى الذى نعتقد ، رغم المظاهر المعاكسة ، بأنه يلفظ أنفاسه الاخيرة تحت ضربات وانتفاضات حركات التحرير الوطنية المتلاحمة مع الجماهير في جنوبي افريقيا . فمهما عمل بوتها ، ومهما عملت الولايات المتحدة الامريكية ، ومهما زورت بريتوريا الحقائق وشوهتها فان النظام النازى فيها لن يحصل على شهادة حسن سلوك .

ان الموضوع المطروح أمامنا ليس موضوعا دستوريا أو موضوع انتهاك حقوق الانسان فحسب . ان الموضوع المطروح على المجلس يتعلق باتخاذ الاجراءات اللازمة - وأصر على عبارة الاجراءات اللازمة - قبل أن يستفحل الوضع ويتدهور بسبب سياسة القوة التي تمارسها الولايات المتحدة الامريكية من خلال نظامها العميل في جنوب افريقيا . وما الدستور المزيف والانتخابات المبتورة المشوهة الا نتيجة هذا الدعم الذى أطلق خيال حكام بريتوريا في حلمهم الدموى . ان الموضوع المطروح أمامنا هو اتخاذ تدابير لتمكين شعب جنوب

افريقيا من تقرير مصيره بحرية وحماية كرامته وتمتع جميع أبناء شعبه بالمساواة والحرية واقامة النظام الذى يضمن مصالح الأكثرية ، أى مصالح السكان الأصليين ، اذ ليس من المعقول أن يبقى ثمانون في المائة من السكان الأصليين معرضين لسياسة الفصل والبانتوستانات التي ترمي الى تجريد هذا الشعب المناضل من حقوقه الأساسية ومن أراضيه وجنسيته وهويته الوطنية وأن تبقى أقلية غريبة غاصبة متحكمة في مصير شعب كامل تقوم بالاضافة الى القمع بتهديد استقلال وسيادة الدول المجاورة عن طريق القوة .

اننا نعلم بأن الولايات المتحدة الامريكية وغيرها من الدول الغربية في الحلف الاطلسي ذات المصالح المخندقة في ثروات وعمل شعب جنوب افريقيا لا تزال تحلم بأنه بالامكان تخدير الاكثرية السوداء لايهامها بأنها ستنال حقوقها عن طريق التطور خطوة خطوة بانتظار تغيير قد يحصل في قلوب المستعمرين المستوطنين . ان هذه النظرية التسويفية خاطئة وشاذة وساذجة . ان كل الثورات هي دوما كامنة ولا يمكن التخطيط لاجهاضها الا بازالة أسبابها بشكل كامل وسريع . وهناك في الواقع ثورة في جنوب افريقيا نرى آثارها كل يوم من خلال نضال حركتي التحرير الوطني لجنوب افريقيا اضافة الى ثورة شعب ناميبيا . واننا على يقين بأن هذه الثورة لن يكبح جماحها وستنتصر بحكم عدالة قضيتها ، من جهة وتأييد العالم لها من جهة أخرى ، وستسقط مخططات "المشاركة البنّاءة" كما سقطت المشاريع والمخططات الاخرى التي حاول الامبرياليون فرضها على منطقتنا في الشرق الأوسط . ولكن يبدو لنا أن نظام الفصل العنصري الأهوج مصمم على الانتحار ونحر الغير معه ، فقد جاء في مقال لفلورا لويس في صحيفة "نيويورك تايمز" في عدد ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ بعنوان "السلام الافريقاني" وأقتبس :

(تكلم بالانكليزية)

"ولكن كما ذكر أحد الرسميين من جنوب افريقيا ، الذي يعتبر من بين أكثر الناس تفتحا : "اننا نريد أن نظهر أننا نريد السلم في المنطقة ، ونريد أن نسهم في ذلك وبوسعنا أن نقدم الكثير من المساعدة . ولكننا نريد أيضا أن نبين بأننا اذا رفضنا بوسعنا أن ندمر الجنوب الافريقي بأسره"" .

ان الجمهورية العربية السورية تدرك بحكم تجربتها التاريخية أن الانظمة الاستيطانية الاستعمارية هي أنظمة لا يمكن لها بحكم منشأها وطبيعتها وتطورها ومصالحها أن تغير من سياستها وذلك لأن ازالة الوجود الانساني في المناطق التي تحتلها تشكل ديناميكية تطورها وسبب قيامها ، فهناك تناقض رأسي ما بين الاستعمار الاستيطاني وفكرة السلام والمساواة ، ما دامت العنصرية هي التي تحرك آلية التوسع والقمع وسلب السكان الأصليين حقوقهم وتشريدهم وذلك في مسار الاستيلاء الكامل على أراضي الغير وخلق

المجتمع العنصرى الصافي والخالص . وهذا ما تفعله الصهيونية في فلسطين وفي الأراضي العربية المحتلة ، وهذا ما تفعله بريتوريا في جنوب افريقيا ، وهذا ما يفسر لنا العزلة التي يعيش فيها نظاما بريتوريا وتل أبيب . وسنفرض هذه العزلة الى الأبد حتى يرتدعا . ان الولايات المتحدة الامريكية تتحمل مسؤولية تردى الأوضاع في الجنوب الافريقي ، منبهين مجلس الأمن الى مخاطر السياسة الامريكية التي تستغل مشاكل دول خط المواجهة وهي مشاكل تنموية واقتصادية ومالية ومناخية ، للانتقاص من قدراتها على مقاومة مخططات الامبريالية وسلبها ما حققته من منجزات منذ استقلالها وادخالها في كنف التبعية الكاملة للمصالح الامريكية والشركات عبر الوطنية واخضاعها للنظام العنصرى الذى نصب نفسه بقوة الامبريالية شرطيا في المنطقة .

اننا نطالب بكل قوة هذا المجلس أن يفرض العقوبات الشاملة على نظام الفصل العنصرى بموجب الفصل السابع من الميثاق ، وان يدين الدول التي لا تلتزم بتنفيذ قرار حظر تصدير الأسلحة الى جنوب افريقيا وفي مقدمة هذه الدول الولايات المتحدة الامريكية ، وأن على المجلس أن يعلن بأن الدستور المزيف وكل ما يقوم عليه هذا الدستور ، بما في ذلك الانتخابات المزعومة ، لاغ وباطل شكلا وموضوعا ويشكل انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة وتحديا للمجتمع الدولي وامتهانا للقيم الحضارية والانسانية .

ونختتم هذه الكلمة بالتأكيد مرة أخرى على تضامن الجمهورية العربية السورية الكامل مع النضال بجميع الوسائل ضد الفصل العنصرى (الابارتايد) في جنوب افريقيا . وكذلك مع المناضلين ضد الاحتلال العنصرى في ناميبيا . واننا لعلى يقين من أن النصر سيكون حليف حركات التحرير الوطني - المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر عموم افريقيا لآزانيا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية . ولن نألو جهدا في سبيل تصفية نظام الفصل العنصرى (الابارتايد) تصفية كاملة تنفيذا لالتزاماتنا النابعة من الميثاق وقرارات الامم المتحدة ومقررات بلدان عدم الانحياز وكذلك مقررات مؤتمر منظمة الوحدة الافريقية ونحيي من هذا المنبر الكفاح المستمر للمناضلين الذين ستكون لهم الكلمة النهائية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل الجمهورية العربية السورية على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي هو ممثل يوغوسلافيا . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد سيلوفيك (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، أود في مستهل كلمتي ان أنقل اليكم تهانينا على تسنمكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر . ان ما تتحلون به من فطنة وحكمة والتزامكم المعروف تجاه السلم والمساواة واستقلال الشعوب كل ذلك سوف يجعلني على ثقة بأنكم سوف تسهمون بدرجة كبيرة في النظر الناجح في المسألة المعروضة علينا .

أرجو أن تسمحوا لي أيضا بأن أشيد بالسيدة جين كيركباتريك ، الممثلة الدائمة للولايات المتحدة على الطريقة الممتازة والناجحة التي أدارت بها عمل المجلس خلال شهر تموز/يوليه .

ان الفصل العنصري هو دون شك أكثر الظواهر خزيا في تاريخ البشرية . ومما يؤسف له أنه على الرغم من عمليات تحرير الشعوب والتقدم الكبير الذي تم تحقيقه في مختلف مجالات التنمية الاجتماعية الوطنية والانجازات التكنولوجية والعلمية العديدة فاننا لم نفلح في تخليص العالم من هذه الطريقة الفظيعة التي تمس الكرامة الانسانية .

لقد قيل الكثير عن الفصل العنصري الذي وصف بحق بأنه جريمة ضد الانسانية وتهديد للسلم والامن في العالم . وقد قيل الكثير أيضا عن النظام العنصري في جنوب افريقيا الذي أقام هذا النظام القائم على التمييز والقمع والارهاب لغالبية السكان في البلاد بوصفه نظامه الدستوري وبوصفه المبدأ الأساسي الذي ترتكز عليه السياسات الداخلية والخارجية .

وفي ضوء ذلك ماذا تعني التغييرات الدستورية والانتخابات التي تجرى حاليا في جنوب افريقيا عندما نرى أن القواعد الأساسية للنظام تقوم على سياسة الفصل العنصري والبانتوستانات البغيضة ؟

والواضح ان هذه محاولة من جانب النظام العنصرى في جنوب افريقيا تحت ضغط المجتمع الدولي والسخط الداخلي لاعطاء وهم باحداث تغيير ، ومع ذلك فانها تهدف الى اطالة وتعزيز قمع واستغلال السكان السود في جنوب افريقيا المحرومين تماما من حقوقهم الأساسية . انها ترمي ايضا الى تعزيز الارهاب التي تمارسه الاقلية على الاغلبية من السكان . ان نظام جنوب افريقيا العنصرى يحاول ان يضفي الطابع الشرعي والمؤسسي على نظامه على الصعيد الداخلي لكي يصوّر الأمر على أنه عملية برلمانية ودستورية ديمقراطية على الصعيد الخارجي .

ان الفصل العنصرى يمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين ، وهو تهديد يجب القضاء عليه بحسم . ولقد اصبح واضحا أن العنصرية شر لا مثيل له وان النظام العنصرى في جنوب افريقيا لن يتوقف بأى حال ، بل سيواصل أقسى الأساليب الوحشية في داخل البلاد وضد جيرانها من أجل حماية الامتيازات التي أعلنها لنفسه وحتى يكون هو الحكم الوحيد ، وليفرض معاييره المشوهة في ذلك الجزء من العالم.

في تشرين الثاني /نوفمبر من العام الماضي ، وبعد الاستفتاء المزعوم الذى نظّمه النظام العنصرى في جنوب افريقيا بشأن التعديلات الدستورية التي كان الهدف منها تعزيز العنصرية وحرمان اغلبية السكان من حقوقهم الانسانية الاساسية بما في ذلك حقهم في المواطنة ، بحثت المشكلة في الجمعية العامة باعتبارها من البنود التي يجب ان تعطى اولوية .

وقد اعلن القرار الذى اعتمد في ذلك الوقت ان التعديلات الدستورية المزعومة تتعارض مع مبادئ ميثاق الامم المتحدة وان نتائج الاستفتاء باطلة ولاغية واعلن أن سن الدستور العنصرى المقترح من شأنه ان يصعّد التوتر وان يعقّد الصراع في جنوب افريقيا وفي منطقة الجنوب الافريقي كلها .

وفضلا عن ذلك فان المناورات المتكررة لنظام جنوب افريقيا قد ادينت ورؤى انها ترمي الى تقسيم شعب جنوب افريقيا المقهور واثارة النزاعات الداخلية وتعزيز حكم الأقلية البيضاء والفصل العنصرى .

من الواضح ان احد الاهداف الاساسية لتلك التعديلات ، هو اعتماد احكام قانونية يمكن بمقتضاها للملونين والذين من أصل آسيوى ، أن يجدوا أنفسهم مجندين الزاميا في القوات المسلحة لنظام الفصل العنصرى . وهكذا فان القمع الداخلي لأغلبية السكان والاحتلال غير الشرعي لناميبيا والعدوان ضد البلدان الافريقية المستقلة سوف يزداد ويتعزز.

ان المقاومة الاجماعية للشعب المقهور في جنوب افريقيا لهذه المهزلة الواضحة تبعث على التشجيع . ان يوغوسلافيا وبلدان عدم الانحياز وأغلبية المجتمع الدولي ، تؤيد النضال المشروع لسكان جنوب افريقيا من اجل القضاء على الفصل العنصرى واقامة مجتمع يمكن فيه لكل الشعب بصرف النظر عن العرق أو اللون أو الدين أو العقيدة أو الجنس ان يتمتع بحقوق سياسية كاملة ومتكافئة وان يشارك بحرية في تقرير مصيره.

وفي مؤتمر القمة السابع لبلدان عدم الانحياز، الذى انعقد في نيودلهي ، أدان رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ادخال ما يسمى بالاصلاحات الدستورية من جانب جنوب افريقيا باعتبارها وسيلة جديدة لتعزيز واطالة أمد نظام الفصل العنصرى وحكم الاقلية .

في تشرين الثاني /نوفمبر من العام الماضي طلبت الجمعية العامة من مجلس الأمن ان ينظر على وجه السرعة في الآثار الخطيرة لما يسمى بالمقترحات الدستورية وأن يتخذ جميع التدابير اللازمة وفقا لميثاق الامم المتحدة من أجل تجنب مزيد من التدهور في الحالة في الجنوب الافريقي .

ان هذه التغييرات المزعومة ، مع زيارة رئيس الوزراء العنصرى لجنوب افريقيا لعدد من بلدان أوروبا الغربية ،كانا يهدفان الى اضعاف عزلة جنوب افريقيا التي لم يصبح لها سوى عدد قليل من الاصدقاء والحلفاء في العالم . ولهذا فان البلدان الافريقية وبلدان عدم الانحياز وغيرها ، فضلا عن جانب كبير من الرأى العام العالمي في البلدان التي زارها كان لها رد فعل عنيف ضد الاستقبال الذى منح للسيد بوتها .

ان نظام الاقلية في جنوب افريقيا تمشيا مع ممارسته المستقرة ، ورغم الادانة الواسعة النطاق من جانب المجتمع الدولي ، يواصل ممارسة السياسة الشريرة للعنصرية والفصل العنصرى ويجرى انتخابات تهدف الى تحقيق المزيد من اعمال القمع والارهاب والخروج على القانون في هذا البلد .

ان هذا السلوك لا يشكل فحسب انتهاكا لأبسط معايير القانون والاخلاقيات الدولية ولكنه كذلك يمثل تحديا مباشرا جديدا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة التي تطالب بوقف سياسة الفصل العنصرى دون تأخير. وهي السياسة التي حولت جنوب افريقيا الى قلعة من قلاع العصور الوسطى في نهاية القرن العشرين ، والى مجتمع يفتقر الى أى حماية لحقوق الانسان وللكرامة الانسانية.

ان ندوة الامم المتحدة المعنية بحقوق الانسان للأقليات العرقية والوطنية وغيرها التي عقدت في بلدى في ١٩٧٤ ، والتي أشار اليها صباح اليوم ممثل جنوب افريقيا كانت مكرسة لتلك الحقوق في البلدان التي يتمتع فيها البشر كأفراد ومجموعات بحقوقهم السياسية والمدنية . وبالتالي فانه من الغريب بالنسبة لممثل جنوب افريقيا ان يذكر قضية حقوق الانسان لأنها لا توجد في بلاده بالنسبة لغالبية السكان . ان الفصل العنصرى لا يمكن تغييره ويمكن فقط استئصاله تماما .

اننا نتوقع من مجلس الأمن أن يتخذ تدابير حازمة تمنع مزيدا من انتهاكات المبادئ الأساسية لميثاق الامم المتحدة وأحكامه . ان الانتخابات القائمة على أساس التمييز العنصرى والفصل العنصرى تسخر من العملية البرلمانية ويجب ، شأنها شأن التعديلات الدستورية نفسها ، والاستفتاء الذى سبقها ، أن يعلن انها غير شرعية وتتعارض مع القانون الدولي .

وفي رأينا انه يجب على مجلس الأمن أن يطالب بالاستئصال الكامل والعاجل للسياسة المشينة للفصل العنصرى وأن يتخذ تدابير ملموسة ضد النظام العنصرى في جنوب افريقيا حتى ينصاع لقرارات المجلس .

يجب أن يمكّن شعب جنوب افريقيا بأسره ومن غير تأخير ، من ممارسة حقه في تقرير مصيره في مجتمع ديمقراطي ، خال من التمييز العنصرى ، على اساس ارادة الاغلبية. وبهذه

الطريقة وحدها يمكن التوصل الى حل عادل ودائم للمشكلات في جنوب افريقيا وفي المنطقة كلها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اشكر ممثل يوغوسلافيا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي هو السيد مفانافوثي ماكاتيني الذى وجه اليه المجلس دعوة وفقا للمادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت . انني أدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد ماكاتيني (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس، اشكرك شكرا جزيلا لاعطائنا الفرصة لكي نعرّف هذا المجلس الموقر الطريقة التي يحاول بها نظام بريتوريا أن يفرض الدستور الاستعمارى العنصرى، وما أثاره ذلك من السخط بين الملايين من الأغلبية المقهورة في بلدى . كذلك نوجه شكرنا الى جميع اعضاء المجلس الذين أتاحوا لنا هذه الفرصة .

السيد الرئيس ، ان التزام بلدكم العميق بالنضال الدولي ضد النظام النازى الجديد للفصل العنصرى كان دائما مصدر الهام وتشجيع للمقاتلين من اجل الحرية في الجنوب الافريقي . ونحن نغتنم هذه الفرصة لنعرب عن مدى تقدير وتقييم المجلس الوطني الافريقي لاعادة تأكيد هذا الموقف كما نقل الى الرفيق الرئيس اوليفر تامبو من جانب الرفيق كابتن توماس سانكارا في نيودلهي منذ عامين ، ثم في هذا العام عندما زار منطقتنا . لهذا السبب فانني اذ اهنئكم على توليكم رئاسة هذا المجلس خلال هذا الشهر أشعر بالثقة انه تحت قيادتكم سوف يعتمد المجلس قرارات ملائمة تتفق مع ميثاق الامم المتحدة ، والاعلان العالمي لحقوق الانسان وطموحات شعبنا الواردة في ميثاق الحرية .

ان انتباه الرأى العام العالمي مركّز اليوم على نتيجة اجتماع المجلس هذا باهتمام أكبر وتوقعات اكثر .

ان السبب واضح . وهو أنه ينبغي على هذا المجلس أن تقوده الحقيقة الثابتة بأن الناس ولدوا متساويين ، والمبدأ يقضي بأن يحكم الناس أنفسهم بأنفسهم . وبالتالي فانه ينتظر من هذا المجلس ، وهو يمارس واجباته الثابتة ، أن يدين ويرفض ويقاوم ويهزم المناورات الدستورية التي تقوم بها جنوب افريقيا العنصرية الرامية الى دعم وتعزيز نظام الفصل العنصرى الذى تمت ادانته عالميا ، والذى هو وليد النازية والحرب .

ان آمال شعب جنوب افريقيا المقهور والمكافح التي يشترك فيها مع حلفائه الطبيعيين ، وهم شعوب العالم، تقودني الى بيان هام ألقاه وزير خارجية الولايات المتحدة جورج مارشال في باريس في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ ، عندما صدقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على الإعلان العالمي لحقوق الانسان بعد ثلاث سنوات من هزيمة الفاشية . لقد قال في ذلك البيان ما يلي :

" ان الحكومات التي تهمل بشكل منتظم حقوق شعوبها لا تحترم حقوق الأمم الأخرى والشعوب الأخرى ، وتسعى الى تحقيق أهدافها بالقوة والقسر في المجال الدولي " .

ان سجل جنوب افريقيا العنصرية الذى لا توضحه الكلمات فحسب وانما الأعمال أيضا ، انما يجعل هذا البيان حقيقة واقعة : "في جنوب افريقيا البيضاء الرجل الأبيض وحده هو القائد " - أى السيد - " وسوف يبقي الحزب الوطني هذا الوضع الى الأبد اذا ما اقتضت الحاجة ذلك " . هذا ما قاله فورستر في ١٦ آذار/مارس ١٩٧٠ ، أى قبل أن يقوم بوتها بغزو أنغولا بأربع سنوات ، وقبل أن يقوم النظام بمد نطاق سياسته الدفاعية المزعومة لتشمل جميع البلدان الافريقية جنوبي خط الاستواء وحرب النظام غير المعلنة ضد بلدان مجاورة وقع بعضها اليوم ضحية للاتفاقات غير المتكافئة تحت تهديد السلاح .

وليس هذا الا جزءا من خلفية أكبر ينبغي النظر الى الدستور الاستعمارى الفاشستي في ضوئها . ونتيجة للتطورات التي تتجاوز سيطرة هذا النظام ، يقول متحدث باسم النظام

ان عليه أن يتواءم أو أن يموت . فما هي هذه التطورات ؟ انها أولا ، الغضبة العارمـــة للسود ؛ ثانيا ، انهيار الحاجز الذى كان يحمي جنوب افريقيا العنصرية ؛ ثالثا ، افتقـار النظام الى القوات العسكرية البيضاء ، وذلك نتيجة زيادة حجم الجيش وفشله في كبح الكفاح المسلح المكثف الذى تشنه المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) في ناميبيـا والمؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا في جنوب افريقيا نفسها ؛ رابعا ، مطالبة بعض الحلفاء الغربيين للنظام باجراء اصلاحات قد تؤدى الى اعطاء الفصل العنصرى الشرير وجها انسانيا بغية منحه حماية دبلوماسية مستمرة .

من الأهمية بمكان وضع دستور جنوب افريقيا لعام ١٩٨٣ في اطاره التاريخـــي الصحيح . ودون الدخول في تفاصيل كيفيـة قيام جنوب افريقيا العنصرية ـ وهي تمـــارس سياستها الاستعمارية ـ باعتماد تلك المظاهر الخاصة بنظام وستمنستر وحدها ، التـــي أتاحت لها ممارسة السيطرة العنصرية ورفض مبدأ الموافقة العالمية ، ينبغي علينا أن نقـوم بدراسة موجزة لدستور ١٩٦١ . فما هو طابع ووظيفة الدستور الحالي ، الذى يقترب مـــن التنفيـذ ؟

انه دستور عنصرى من حيث الفحوى والوظيفة . انه يقضي بانشاء مجلس تشريعـــي واحد مكوّن من ١٧٧ عضوا أبيض في برلمان لا ينتخبه سوى الناخبين البيض . ويصدر التشريع فيه بالأغلبية البسيطة ويصبح قانونا عندما يصدق عليه رئيس للدولة غير تنفيذى . هـذه هي الطريقة التي تصدر بها القوانين التمييزية الظالمة الرامية الى ضمان ادامة عبودية الشعـب الأسود ونزع ملكيته واستغلاله والقضاء عليه . أما السلطة التنفيذية فيتولاها رئيـــس وزراء ومجلس وزراء ـ كلهم من البيض والافريكان ـ وهي تتمتع بالولاء والتأييد الخالص من جانـب ١٢٦ عضوا في البرلمان .

هذا هو الأساس القانوني المزعوم لممارسة سياسات الفصل العنصرى التي أدانتها الجمعية العامة باعتبارها جريمة ضد الانسانية وتهديدا للسلم العالمي والأمن الدولـي .

والسؤال المطروح على المجلس هو ما اذا كان دستور ٨٣ يشكل بداية للانتقـال الذى طال انتظاره من هذا الوضع . هل هي خطوة في الاتجاه الصحيح استجابة للنداءات

المتكررة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن والموجهة لسلطات جنوب افريقيا بانهاء الظلم والقمع الواقعين على الغالبية السوداء واللجوء الى حل سلمي عادل ودائم وفقا لمبادئ الميثاق ؟

ان دستور ١٩٨٣ من صنع مهندس الفصل العنصري ؛ وهو الحزب الوطني الذي افتخر قادته والمتحدثون باسمه بالتزامهم الفاشستي وادّعوا حقا الهيا مزعوما ولجأوا الى ضمان ألّا يكون حق المواطنة لجنوب افريقيا الا للبيض ، حيث لا يمكن للسود الذين يمثلون الاغلبية الا أن يبقوا كنزلاء مؤقتين بغرض قضاء حاجات البيض . لذلك ، فان هذا الدستور يعدّ أداة أخرى اكثر فاعلية لتعزيز سيطرة الحزب الوطني والفصل العنصري وراء ستار الاصلاحات والمشاركة في السلطة .

ووفقا لما قاله جوهان توفارد مدير مركز جوهانسبرغ للدراسات القانونية، فان المظهر الأساسي لدستور ١٩٨٣ هو الهيكل التشريعي الثلاثي . اذ سوف يتكون البرلمان من ثلاثة مجالس تشريعية ، واقعة في ثلاثة أبنية منفصلة . سوف يكون هناك مجلس مكوّن من ١٧٨ عضوا منتخبين بواسطة البيض يمثلون ٤٫٥ مليون من البيض ، ومجلس للممثلين مكوّن من ٨٥ من يسمّون الاعضاء الملونين ينتخبهم الملونون ويمثلون ٢٫٥ مليون من الملونين ، ومجلس للمندوبين مكوّن من ٤٥ عضوا هنديا ينتخبهم الهنود ويمثلون ٩٠٠٠٠٠ هندي .

وسوف يتداول كل من هذه المجالس بشكل منفصل ، وفي حالة عدم الاتفاق سوف تسود ارادة حزب الاغلبية في المجلس المكوّن من البيض .

أما رئيس الدولة الذي يتمتع بسلطات تنفيذية وتشريعية كبيرة ، فسوف يجري انتخابه بواسطة جمعية انتخابية تشتمل على ٥٠ عضوا من مجلس البيض و ٢٥ عضوا من مجلس الملونين و ١٥ عضوا من مجلس المندوبين الهندي . وبالممارسة فان ٥٠ عضوا من هذه الجمعية الانتخابية يشكلون الغالبية التي تضمن انتخاب مرشحها .

ويصف جون د وغارد بصدق هذا السيناريو حينما يقول : "ان رئيس الدولة سوف يدير البرلمان الثلاثي باعتباره جهازا تابعا ، لأن لديه السلطة في أن يقرر الأمور التي يتولاها كل مجلس والأمور التي تتولاها المجالس الثلاثة منفصلة عند الاقتضاء ، مع اتخاذ الاجراء بتحديد موعد نهائي ".

وأوضح د وغارد علاوة على ذلك : "اذا ما قرر رئيس الدولة أن ثمة موضوعا معينا يعتبر 'موضوعا خاصا' بأحد المجالس ، فسوف يحيله الى ذلك المجلس لتقرير التشريع النهائي له . واذا ما قرر أن موضوعا معينا ليس من اختصاص مجلس معين ، فان هذا الموضوع يصبح 'موضوعا عاما' ، يجب أن تبت فيه كل المجالس الثلاثة وهذا القرار الرئاسي نهائي وليست هناك محكمة دستورية قانونية يمكن أن تشكك في صحته ."

ان مشاريع القوانين التي من المفروض أنها تتناول "الشؤون العامة" والتي تصدرها المجالس الثلاثة منفصلة ، سوف تصبح قوانين سارية المفعول اذا ما وافق عليها رئيس الدولة . وفي حالة عدم اتفاق المجالس ، يحال الموضوع عن طريق رئيس الدولة الى المجلس الرئاسي لاصدار قرار بشأنه . وان قرار المجلس الرئاسي يعتبر في هذه الحالة قرار البرلمان .

وقد قدم المتحدثون باسم النظام أسبابا مختلفة لتوضيح اخفاق الدستور في تناول الغالبية الافريقية الأصلية . أولا ، كان هناك السبب العنصري الصارخ الذي قدمه وزير الشؤون الدستورية ، والذي قال فيه ان هذا كان نتيجة للتطور غير الكافي للأفارقة الذي جعلهم غير قادرين على تفهم عملية الديمقراطية المعقدة . ومنذ ذلك الوقت فان الموقف المعلن بصورة متكررة الآن هو أن التنمية الدستورية للأفارقة قد تمت تسويتها فعلا ، وهذا مما أزعج حلفاء النظام في الخارج . اذ أن الأفارقة وفقا للدستور يجب أن يحرموا من قوميتهم الافريقية في جنوب افريقيا ويسمح لهم بممارسة حقوقهم المدنية والسياسية في البانتوستانات .

ونحن نعترف في تواضع أن هذا وحده يكفي لتوضيح المواقف وتنوير العقول في المجلس ليدين بالاجماع هذا الدستور ويرفضه ، وهو الدستور الذي يقوم على سياسة البانتوستان التي تواجه معارضة اجماعية .

والسبب الآخر في رأينا أنه ليس هناك دولة عضو يمكنها ألّا تدين الدستور المزعوم ، الذى يهدف الى اضطهاد الغالبية الافريقية الأصلية من السكان ويجعل منهم أجانب في أرضهم التي ولدوا عليها .

وقد نشر أحد المتحدثين باسم دولة عضو أنه يرحب بدستور جنوب افريقيا العنصرية كخطوة في الاتجاه الصحيح . ونريد أن نصدق أن حكومة ريغان تؤيد موقف الأمم المتحدة الذى يدعو الى اقامة مجتمع ديمقراطي غير عرقي في جنوب افريقيا . اذا ما حدث هذا فان دستور جنوب افريقيا لعام ١٩٨٣ لا يمكن أن يعتبر خطوة في الاتجاه الصحيح .

ومع ذلك ، انصافا لحكومة ريغان ، يجب أن نضيف أن هذا البيان الذى صدر مرحبا بما رفضته الجمعية العامة ، ومؤتمر قمة منظمة الوحدة الافريقية ، وحركة عدم الانحياز وبلدان الكومنولث ، قد انتقده السيد شيستر كروكر . وهذا يجعلنا نتوقع أن الولايات المتحدة سوف تنضم الى المجتمع الدولي في ادانته لدستور بوتهسا ، الذى يرمي بوضوح الى دعم حكم الأقلية البيضاء ونظام الفصل العنصرى الذى أدانه العالم أجمع .

وهناك سبب آخر يجعلنا نعتقد أنه يجب على الولايات المتحدة ألّا تتردد في التصويت مؤيدة لمشروع القرار الذى قدمته بلدان عدم الانحياز . ويجب أن نتذكر أن السيد لورانس ايغلبرغر ، نائب وزير الدولة للشؤون السياسية ، في بيانه السياسي الهام ، قال :

"ان سياستنا موجهة ، لهذا ، ليس الى ما اذا كان من الممكن التوصل الى نظام غير عنصرى [في جنوب افريقيا] . ولكن كيف يمكن التوصل الى هذا النظام غير العنصرى . ان السياسة الغربية نحو جنوب افريقيا اليوم يجب أن تركز على كيفية حصول مختلف المجموعات السوداء على الأساس والنفوذ اللازمين للمشاركة في عملية مساومة ديمقراطية حقيقية تتيح الفرص المقبولة للجميع ."

ويجب أن نتذكر أيضا أن بوتهسا نفسه لم يضع وقتا في الرد مؤكدا مرة أخرى أنه لن يكون هناك صوت واحد لكل رجل في جنوب افريقيا . ويستبعد رد بوتهسا في وضوح الفكرة التي كان يهمس بها دائما بعض المتحدثين في واشنطون مقترحين بأن تمنح هذه

التغييرات الدستورية للنظام الفرصة ، اذ أن النظام قد يكون لديه جدول أعمال خفي يتعلق بمشاركة السود في العملية السياسية في جنوب افريقيا .

وقد تم التأكيد مرة أخرى على الهدف الواضح لبريتوريا أثناء استفتاء تشرين الثاني / اكتوبر . لقد ورد في عدة صحف صادرة في جنوب افريقيا ما يلي :

"في مناسبات متعددة ، أكد متحدثو النظام أن الدستور الجديد ليس خطوة نحو التكامل ، وأن قانون التجمع يجب أن يستمر وأن ينفذ بالقوة اذا اقتضت الضرورة ، وأنه ليس هناك مجال لتمثيل الأغلبية الذين يجب عليهم أن يمارسوا حقوقهم السياسية فيما وراء المستوى المحلي عن طريق البانتوستانات ."

ويرى المؤتمر الوطني الافريقي أن دستور بوتها الجديد دستور سياسة عمرها ٣٠٠ سنة من القهر والاستعباد والابادة . انه ليس خطوة نحو التغيير . وان الدليل على هذا أن كل قوانين القمع التي تشكل أسس نظام الفصل العنصري غير الانساني لا تزال سارية المفعول . انها في الحقيقة تدعم بقوانين كورنوف الغريبة .

ورغم أن هذه المناورات الخبيثة قد مت بوصفها اصلاحات فقد كشفتها شعوبنا . ان المعارضة القوية لذلك الدستور الفاشي الاستعماري العنصري قد وحدت شعوبنا أكثر من أي وقت مضى . ان قيادة ما اتضح أنه أقوى ائتلاف غير عنصري في كل الأوقات جاءت من الملونين والآسيويين والقيادات الافريقية . واننا نستلهم التحذير البليغ الذي وجهه الرفيق نيلسون مانديلا في خطاب هرّب من روبن ايلاند في ١٩٨٠ ونشر في ١٩٨٢ وفيه يعلن :

"ان الفصل العنصري تمهيد للعنصرية والقمع وعدم الانسانية لكل الأنظمة السابقة . ومن أجل أن نرى الوجه الحقيقي للفصل العنصري يجب أن ننظر فيما وراء الصياغة الدستورية الخادعة والعبارات الرنانة والتلاعب بالكلمات ."

وعند بحث سجل نظم التفوق البيضاء السابقة ، نجد أنه بعد حروب الغزو في القرن التاسع عشر ، فرضت بريطانيا دستورا في مستعمرتها في جنوب افريقيا ، عزز سلطة الأقلية البيضاء ، أى البوير والبريطانيين ، بينما أعطى حقا محدودا للاشتراك في الانتخاب للملونين ولعدد صغير من الأفارقة في اقليم الكاب . وفي بقية الأقاليم استبعد شعبنا من المشاركة السياسية .

ان قانون الاتحاد ، مثل دستور ١٩٨٣ ، كان عملا موجها ضد الشعب الافريقي الأصلي . فقد جمع معا أعداء ، هم البوير والبريطانيين بسبب مصالحهم المشتركة بثروة بلدنا التي خططوا لكي يأخذوها من عرقنا . ومن ١٩١٠ الى ١٩٣٦ بدأت عملية الاستفادة من عملنا عن طريق نزع أراضينا . ان قانون الأراضي لعام ١٩١٣ ، الذى مهد الطريق للبانتوستانات الحالية ، قد أكمل في عام ١٩٢٣ بقانون المناطق الحضرية ، الذى أوضح أن الأفارقة يمكن لهم أن يبقوا في المدن لفترة مؤقتة اذا كانوا يخدمون حاجات الرجل الأبيض . وفي ١٩٣٦ ، حتى الحقوق المحدودة تم القضاء عليها وحل محلها مجلس التمثيل المحلي . وأولئك الأفارقة الذين كانوا يعيشون في الكاب كان في مقدورهم أن ينتخبوا ثلاثة مندوبين من البيض . وهذه الأكذوبة الدستورية انتهت بعد اضراب عمال المناجم في عام ١٩٤٦ ، وتم القضاء عليها تماما عندما جاء الحزب الوطني الى السلطة في ١٩٤٨ . وفي ١٩٥٦ ، ألغي أيضا حق الانتخاب الرمزى للملونين .

ومن الواضح لنا أن هناك سببا آخر يجعل النظام ، الذى قطع أشواطا طويلة في الماضي للقضاء على حقوق الملونين ، بل وحاول أن يقوم بترحيل الهنود ، يتخذ اليوم موقفا لحل المشكلة الحادة المتمثلة في النقص في أفراد القوات العسكرية البيضاء . ان النظام ، بمنحه هذا التمثيل البرلماني المحدد لمن يسمون بالملونين والذين ينحدرون من أصل آسيوى ، يرمي الى ضمان تجنيدهم في جيش الفصل العنصرى للقمع الداخلي والعدوان ضد الدول المجاورة . وهو يأمل ، بهذه العطية ، أن يقسم الشعب الأسود وأن يضعف كفاحه المشترك ضد السيطرة البيضاء الرامي الى اقامة مجتمع غير عنصرى يقوم على أساس حكم الأغلبية في جنوب افريقيا الموحدة وغير المقسمة .

ان النداء العاجل الذى نوجهه الى أعضاء المجلس بأن يرفضوا دستور جنوب افريقيا العنصرية لعام ١٩٨٣ باعتباره باطلا ولاغيا ، هو نداء لتأييد موقف الوطنيين في جنوب افريقيا ، الذين ينظرون الى هذه المناورة على أنها ترمي الى مزيد من الترسيخ لحكم الأقلية البيضاء والفصل العنصرى . انه نداء لتأييد المنظمات الجماهيرية الديمقراطية في داخل بلدنا ، التي دعت الى مقاطعة الانتخابات الزائفة التي سوف تجرى هذا الشهر . ان حركة المقاطعة هذه تنسقها الجبهة الديمقراطية المتحدة التي شكلت في آب/أغسطس من العام الماضي وتضم ٦٠٠ منظمة هدفها وتصميمها المشتركين هما أن ترفض الدستور الجديد ومشروعات قوانين "كورنوف" .

ان الجبهة الديمقراطية الموحدة ، وقد بدأت حملة الحصول على مليون توقيع لرفض الدستور الجديد ، أصدرت نداء لمقاطعة الانتخابات القادمة والدستور الجديد للأسباب التالية . أولا ، وأقتبس أن البيض سوف يظلون في موقع السيطرة . فبالنسبة لكل ٤ أفراد من البيض في النظام الجديد سيكون هناك ٢ من الملونين وهندى واحد . لذلك ، فان الملونين والهنود لن تكون لهم سلطة حقيقية . ثانيا ، سوف يضطر الذكور البالغون الملونون الى العمل على الحدود . وقد أوضح كبار موظفي الحكومة أنه لو تم قبول الدستور فسوف يتبع ذلك أن يخدم هؤلاء على الحدود . ومع أن التجنيد الاجبارى والعمل على الحدود يمكن للملونين والهنود أن يرفضوهما في البرلمانات الجديدة ، فان البيض سوف تكون لهم الكلمة النهائية . ثالثا ، ان الشعب الافريقي متروك خارج نطاق الدستور الجديد . وسوف يخلق هذا توترا أكبر بين مختلف المجموعات العرقية . ان الجبهة الديمقراطية المتحدة تهتم بأنه لو أن الملونين والهنود قبلوا الدستور الجديد فسوف ينظر اليهم بوصفهم طرف في قوانين الرجل الأبيض الموجهة ضد الشعب الافريقي . ورابعا ، لا شيء سوف يتغير . وسوف تبقى الايجارات المرتفعة ومعدلات الفائدة والأجور المنخفضة والمشاكل الأخرى . ولن يتغير قانون مناطق التجمع والقوانين الظالمة الأخرى .

ان ممثل جنوب افريقيا العنصرى ، في بيانه الذى أدلى به صباح اليوم ورفض سلفا أية قرارات قد تصدر من المجلس ، أظهر نوع ومستوى المعرفة والتحدى والشدد ، الأمر الذى لا بد أن يقنع أعضاء هذا المجلس الموقر والمحبين للعدالة بما يأتي : أولا ، أنه في جنوب افريقيا الفصل العنصرى فان المجلس يتعامل مع كيان يتعذر اقناعه بالحجج المنطقية ، اذا جاز لي أن أستعير كلماته ، ثانيا ، أن نظام بريتوريا وسياسات الفصل العنصرى التي يتبعها لا تشكل فقط العقبة التي تعوق السلام والاستقرار والأمن في الجنوب الافريقي ، ولكنها تهدد أيضا السلام العالمي والأمن الدولي . ثالثا ، ان المشكلة التي تواجه المجلس اليوم في تصميمه على المساعدة في اقامة مجتمع غير عنصرى يقوم على حكم الأغلبية في جنوب افريقيا يمكن أن ترجع الى القرار غير العادل الذى اتخذته الأمم المتحدة عندما قبلت في عضويتها نظاما استيطانيا أقيم على أساس حرمان الأغلبية الأصلية من حق تقرير المصير . رابعا ، ان تعليق عضوية جنوب افريقيا العنصرية في الجمعية العامة يجب أن يستمر ، بينما يتخذ المجلس الخطوات الملائمة لطرد هذا النظام من الأمم المتحدة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر السيد ماكاتيني على بيانه وعلى كلماته الطيبة التي وجهها لي .

لقد طلبت ممثلة الولايات المتحدة الكلمة ممارسة لحقها في الرد .

السيدة كيركباترسك (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أشكر رئيس مجلس الأمن وأن أهنئه على توليه هذا المنصب السامي . اننا جميعا على يقين من أنه سوف يدير أعمال هذا المجلس بانصاف وفعالية .

لقد طلبت الكلمة ممارسة لحقي في الرد من أجل الرد على أسئلة معينة أثيرت في شكل تأكيدات من المتكلمين السابقين فيما يتعلق بآراء وقيم وسلوك حكومة الولايات المتحدة . وأود أن أدلي فقط بنقاط قليلة وباختصار شديد ، من أجل الرد على أية أسئلة يمكن أن تكون قد أقلقت أى عضو فيما يتعلق بتعليقاتنا المتصلة بالقرار الخاص بالموضوع المطروح علينا .

اولا ، اود ان اؤكد بكل وضوح وبشكل قاطع ، نيابة عن الولايات المتحدة ، كما فعلت في مناسبات كثيرة في هذا المجلس ، ان حكومة الولايات المتحدة تشجب الفصل العنصرى وتدين الفصل العنصرى . كما أننا ندين انكار المواطنة الكاملة أو انكار حقوق المواطنة الكاملة والديمقراطية على المواطنين في أى بلد من البلدان بشكل قاطع .

ثانيا ، أود أن اؤكد ان الولايات المتحدة تدين بالفعل هذا الدستور المعروض علينا للنظر الآن كما تدين جميع الدساتير التي لا تنص على حق الانتخاب للبالغين او التي لا تنص على الانتخابات الحرة ، كما اننا نشجب جميع الدساتير الصادرة عن الحكومات التي لا توفر انتخابات ديمقراطية يشترك فيها جميع المواطنين البالغين في ظل ظروف من حرية التعبير وحرية الوصول الى وسائط الاعلام وحرية التجمع وحكم الاغلبية وحماية حقوق الاقلية . ان الولايات المتحدة تشجب بالفعل جميع الحكومات التي لا تقوم على الموافقة على حق جميع المواطنين في الاشتراك في عمليات الحكم . اننا لا نوافق على اى حكومة تحرم السود من حق التصويت او تحرم اى فئة من المواطنين ايا كانت .

اننا نعارض - بل نشجب - جميع الحكومات التي تحرم اى فئة من المواطنين من حقوقها وبوجه خاص فاننا نشجب اعتقال السياسيين وندعو جميع الحكومات الى الافراج عن مسجونيها السياسيين . كما نتبنى كلمات وزير الخارجية السابق وأحد أعظم قادتنا العسكريين والدبلوماسيين اللواء جورج سي . مارشال عندما قال ان الحكومات التي تنتهك حقوق مواطنيها بطريقة منتظمة ليس من المرجح ان تحترم حقوق الاخرين في اى مكان آخر من العالم .

وأود أن أؤكد للمتكلم السابق - بل لجميع أعضاء المجلس - أن المجلس يمكن أن يعول على مساندة الولايات المتحدة لأى قرار يدافع عن حقوق الاعضاء بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة ويتفق مع مبادئ الميثاق شريطة أن يكون أعضاء مجلس الأمن على استعداد لتطبيق هذه المبادئ وضمان هذه الحقوق لجميع الناس في جميع المجتمعات الاخرى الممثلة هنا اليوم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثلة الولايات المتحدة على كلماتها الرقيقة التي وجهتها لي .

لا يوجد متكلمون آخرون في هذا الاجتماع . والاجتماع القادم لمجلس الأمن لمواصلة النظر في البند المدرج في جدول الأعمال سوف يعقد غدا ١٧ آب /أغسطس ١٩٨٤ ، الساعة ١٠/٣٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٤٥